مجموعة الدوحة للتأمين
(شركة مساهمة عامة قطرية)

تقرير الحوكمة للسنه المالية 2020

جدول المحتويات

1. نبذة عن المجموعة 5
2. تقرير الإمتثال مع تشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") ذات الصلة بما فيها أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي ("النظام")..... 6
3. الإجراءات التي إتبعتها المجموعة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية 6
4. المساهمون 7
5. مجلس الإدارة 8
6. العمليات المساندة 9
6.1. ميثاق مجلس الإدارة 9
6.2. قواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة 9
6.3. تشكيل مجلس الإدارة 9
6.4. إجتماعات المجلس 12
6.5. تعريف أعضاء مجلس الإدارة وتطوير التعلم المستمر 13
6.6. فصل الواجبات بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي 13
6.7. واجبات رئيس مجلس الإدارة 13
6.8. التزامات أعضاء مجلس الإدارة 13
6.9. مسؤوليات مجلس الإدارة 14
6.10. تقييم أداء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية واللجان 14
6.11. مهام الإدارة التنفيذية..... 16
7. لجان المجلس..... 17
7.1. لجنة التدقيق..... 17
7.2. لجنة الترشيحات..... 22
7.3. لجنة الاستثمار والعقار 24
7.4. لجنة المكافآت..... 25
7.5. لجنة إدارة المخاطر..... 28

8. أمين سر المجلس 29
9. حقوق أصحاب المصالح 29
10. نظام الرقابة الداخلية 30
11. الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة 31
12. المدققون الخارجيون 31
13. سياسة توزيع الأرباح 31
14. الامتثال 32
15. النزاعات 32
16. تطبيق عمليات الحوكمة 32
17. إدارة المخاطر 33
18. سياسة الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح 40
19. تداول المطلعين الداخليين 40
20. التدقيق الداخلي 41
21. الإبلاغ عن المخالفات 42
22. العلاقة مع المستثمرين والمساهمين 42
23. التصنيف 43
24. الشركات التابعة (داخل وخارج قطر) 43
25. السير الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة 44

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة السنوي لمجموعة الدوحة للتأمين (شركة مساهمة عامة قطرية) عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2020، وذلك استنـــاداً لمتطلبات قرار مجلس هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 بإصدار نظام الحوكمة الذي يستوجب على الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية أن تفصح عن التزامها بتطبيق مبادئ وأحكام النظام. كما يسرني أن أشير إلى أن مجموعة الدوحة للتأمين تحرص في حالة عدم الالتزام بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام النظام على تحديد المادة أو المواد التي لم تلتزم بتطبيقها ومبررات عدم التطبيق وأسبابها، وذلك إلتزاماً بمبدأ الشفافية الذي يحث عليه النظام وتسعى المجموعة إلى التحلي به دائماً.

كما يسر مجلس إدارة مجموعة الدوحة للتأمين تقديم تقرير حوكمة الشركة للعام 2020 إلى هيئة قطر للأسواق المالية بإعتباره جزءً لا يتجزأ من التقرير السنوي متضمناً المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئـه وأحكامه والإجراءات والسياسات الجديدة التي اتبعتها المجموعة بهذا الخصوص خلال العام 2020، والتي نأمل أن تكون المجموعة قد راكمت بموجبها رصيداً جديداً من الالتزام بتطبيق نظام الحوكمة نحو الأفضل.

والله الموفق .

نواف ناصر بن خالد آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

1. نبذة عن المجموعة

تأسست مجموعة الدوحة للتأمين (ش.م.ع.ق) بموجب المرسوم الأميري رقم (30) الصادر بتاريخ 2 أكتوبر 1999 لممارسة نشاط التأمين وإعادة التأمين استجابة لمتطلبات قطاع التأمين في حينه بالنظر الى النمو الاقتصادي المتسارع، برأس مال وقدرة 127,240,000 ريال قطري موزعه على عدد 12,724,000 سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد 10 ريالات مدفوعة بالكامل. وقد تم خلال السنوات السابقة زيادة رأس مالها المدفوع بموجب قرارات الجمعية العامة غير العادية ليستقر في الوقت الحالي 500,000,000 ريال قطري موزعة على عدد 500,000,000 سهم بقيمة اسمية واحد ريال قطري للسهم الواحد مدفوع بالكامل. وهي المالكة حاليا بالكامل لشركة الدوحة للتكافل - شركة ذات مسؤولية محدودة. كما قامت المجموعة خلال السنوات السابقة بفتح فروع ومكاتب تمثيل في المحيط الاقليمي والدولي.

هيكل المجموعة المحدث الحالي هو وفقاً للجدول المبين أدناه:

	إسم الكيان الإعتباري	النوع	غايات العمل	البلد	المدينة	العنوان
1	مجموعة الدوحة للتأمين - المقر الرئيسي	المقر الرئيسي	تأمين عام وإعادة تأمين	قطر	الدوحة	213 الطريق الدائري الثالث، الدوحة، قطر ص.ب. 7171
2	مجموعة الدوحة للتأمين - فرع سوق واقف	فرع	تأمين عام وإعادة تأمين	قطر	الدوحة	مقابل فندق بوتيك، شارع الجسرة، الدوحة، قطر ص.ب. 7171
3	مجموعة الدوحة للتأمين - المنطقة الصناعية	فرع	تأمين عام وإعادة تأمين	قطر	الدوحة	عمارة الملاحة، المنطقة ب، شارع الصناعية الشرقية / الريان، الدوحة، قطر ص.ب. 7171
4	مجموعة الدوحة للتأمين – شارع سلوى	فرع	تأمين عام وإعادة تأمين	قطر	الدوحة	بناية عبد العزيز خالد العطية، مكتب رقم S5، الدوحة، قطر ص.ب. 7171
5	مجموعة الدوحة للتأمين – فرع الرويس	فرع	تأمين عام وإعادة تأمين	قطر	الرويس	مول الرويس، مبنى 27 ، قطر ص.ب. 7171
6	مجموعة الدوحة للتأمين – فرع الخور	نافذة	تأمين سيارات	قطر	الخور	مركز مرور الخـور، الدوحة، قطر ص.ب. 7171
7	مجموعة الدوحة للتأمين – فرع فيستيفـال	نافذة	تأمين سيارات	قطر	الدوحة	الدوحة فيستيفال سيتي، شركة بوابة الشمال العقارية، شارع 615، رقم العقار 80
8	شركة الدوحة للتكافل – الفرع الرئيسي	شركة تابعة مملوكة بالكامل	تأمين إسلامي / تكافلي و إعادة تأمين	قطر	الدوحة	248 الطريق الدائري الثالث، الدوحة، قطر ص.ب. 7171
9	MenaRe Underwriters LTD	شركة تابعة مملوكة بالكامل	تأمين عام وإعادة تأمين	دولة الإمارات	دبي	الطابق 2، Building 8 Gate Village، مركز دبي المالي العالمي، دبي، 507056
10	MenaRe Life	شركة تابعة مملوكة بالكامل	تأمين عام وإعادة تأمين	لبنان	بيروت	شارع داود عمّون، سن الفيل، الطابق الثامن، مكتب 8 ي، بيروت، لبنان
11	MenaRe Specialty LTD	شركة تابعة مملوكة بالكامل	تأمين عام وإعادة تأمين	المملكة المتحدة	لندن	Street, London, C/O Callidus, 54 Fenchurch England, EC3M 3JY
12	Schwenke Zentrum S.à.r.l.	شركة تابعة مملوكة بالكامل	تملك إستثمارات عقارية	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ	L-1882 Luxembourg Rue Guillaume J. Kroll 5 (Lëtzebuerg)
13	Logistics Centre S.à.r.l.	شركة تابعة مملوكة بالكامل	تملك إستثمارات عقارية	لوكسمبورغ	لوكسمبورغ	Rue Guillaume Kroll, L-1882 Luxembourg ,5
14	شركة برزان لحلول التكنولوجيا	شركة تابعة مملوكة بالكامل	تكنولوجيا المعلومات / برمجيات	المملكة الأردنية الهاشمية	عمان	منطقة أم أذينه / عمان، الأردن

2. تقرير الإمتثال مع تشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") ذات الصلة بما فيها أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي ("النظام")

تنطوي حوكمة المجموعة على نظام داخلي يشمل السياسات و الإجراءات و الضوابط والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، من خلال التوجيه الفعّال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام فطنة إدارة الأعمال المرتكزة على الموضوعية والنزاهة. نحن في مجموعة الدوحة للتأمين، نؤمن أن حوكمة الشركات هي أسلوب لممارسة أعمالنا وليست مجرد إلتزام قانوني، كما أننا نرى في حوكمة الشركات مصدر إلهام لنا ووسيلة تُعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ومن أجل خدمة شركائنا بشكل أفضل، فإن المجموعة تلتزم بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية. إن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة المجموعة هو نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الذي تم نشره من هيئة قطر للأسواق المالية (" Qatar Financial Market Authority Corporate Governance Code") بتاريخ 15 مايو 2017، في حين أن المرجعية العامة تتكون من القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة قطر والتي تشمل متطلبات بورصة قطر ومصرف قطر المركزي.

إنّ تقرير الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة، وقد صُمم ونُفّذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في المجموعة للفترة المشمولة في التقرير من 1 يناير 2020 إلى 31 ديسمبر 2020.

بناء على مراجعة الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المجموعة، فإن مجموعة الدوحة للتأمين (ش.م.ع.ق) قد إلتزمت بمتطلبات النظام كما في 31 ديسمبر 2020.

3. الإجراءات التي إتبعتها المجموعة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية

حثت المادة رقم 2 من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم 5 للعام 2016 لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كافة المخاطبين بأحكام النظام على توفيق أوضاعهم مع أحكام ومتطلبات النظام خلال الإطار الزمني الموضوع لذلك.

وقد تبنت المجموعة بناءاً على توجيهات مجلس إدارتها تنفيذ إجراءات متكاملة لمتطلبات نظام الحوكمة والخطوات اللازمة للتقيد بها. كما تقوم المجموعة بإشراك كافة المعنيين بالإضافة إلى أصحاب العلاقة في هذه الجهود إنطلاقاً من مبدأ الشفافية والعمل المشترك الذي تنتهجه المجموعة في ممارستها للحوكمة.

بالإضافة الى ما تم إنجازه من جهود، قامت المجموعة بتوفيق أوضاعها بتحديث كافة ما يلزم من مواثيق العمل وسياسات وممارسات الحوكمة للمجموعة.

4. المساهمون

تحترم مجموعة الدوحة للتأمين حقوق مساهميها وتقدّرها، إذ أن الحقوق المنصوص عليها للمساهمين في النظام الأساسي للشركة تشمل على وجه التحديد أمور منها:

1. الوصول إلى سجلات الملكية،
2. حضور الجمعية العمومية السنوية العادية والغير العادية،
3. ممارسة حقوق التصويت،
4. تفويض حقوق التصويت إلى الوكلاء،
5. توزيع الأرباح وفقاً للجمعية العمومية العادية،
6. طلب عقد إجتماع الجمعية العمومية،
7. وضع ومناقشة جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية،
8. حق الحصول على الردود على الأسئلة المطروحة،
9. طريقة التصويت لإنتخاب المجلس،
10. المشاركة في القرارات الرئيسية من خلال الجمعية العمومية العادية، وما إلى ذلك.

وقد عقدت الجمعية العمومية العادية إجتماعها السنوي بتاريخ 22 مارس 2020، تم خلالها إعتماد القرارات التالية:

أولا: نتائج اجتماع الجمعية العمومية العادية:

انعقدت الجمعية العمومية العادية للمجموعة وقد تمت الموافقة / المصادقة على جدول أعمالها علـــى النحو التالي :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وخطة عمل المجموعة لعام 2020 والمصادقة عليهما .
2. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية المجموعة وحساباتها الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه .
3. المصادقة على ميزانية المجموعة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 .
4. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8% من القيمة الاسمية للسهم الواحد بواقع 0.08 ريال قطري (ثمانية دراهم لكل سهم).
5. الموافقة على زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2018 إستناداً إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم ر.ش.ت/2016/1 وبما لا يجاوز السقوف العليا الواردة في التعميم المذكور، وموافقة المصرف على هذه الزيادة .
6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن الفترة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتحديد مكافآتهم.
7. الموافقة على سياســة الأطراف ذات العلاقة في المجموعة.
8. مناقشـــة تقرير حوكمة المجموعة لعام 2019 وإعتمــاده .
9. تعيين مراقب خارجي لحسابات المجموعة لعام 2020 وتحديد اتعابـــه.

5. مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على المجموعة، ويتمتع بكافة الصلاحيات اللازمة لتنظيم وإدارة العمليات التجارية، ويتحمل مهام متابعة الأعمال بالإضافة الى التحقق من التصرف كما ينبغي لتعزيز أهداف المجموعة الاستراتيجية والتجارية.

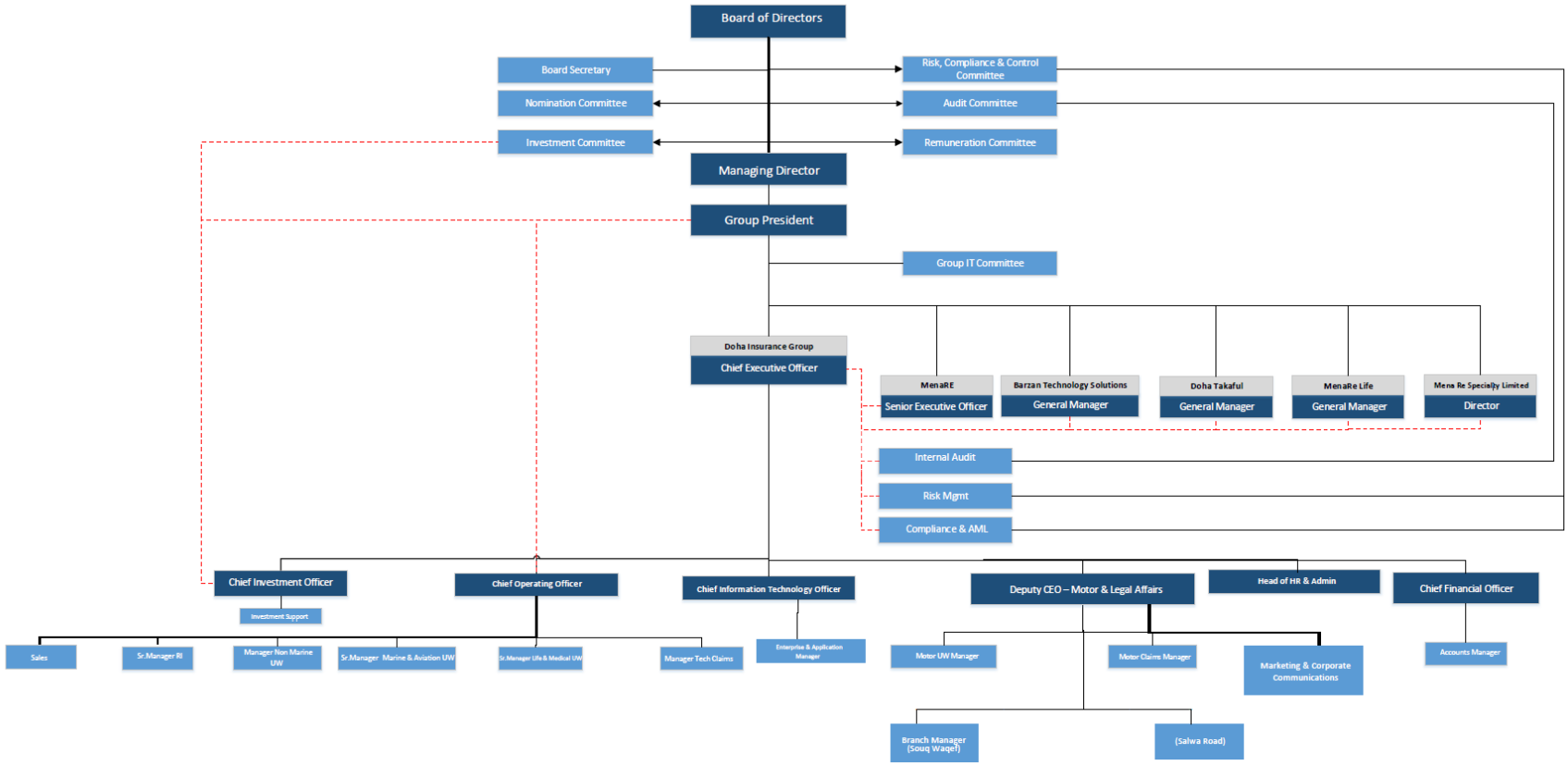

6. العمليات المساندة

6.1. ميثاق مجلس الإدارة

إعتمدت المجموعة "ميثاق المجلس" لمساعدة مجلس إدارتها على ممارسة صلاحياته وأداء واجباته وتنظيمها، ويُفصّل الميثاق الغرض من المجلس، تكوينه، إجراءات الإجتماعات، ومسؤوليات المجلس.

قامت المجموعة بتوفيق أوضاعها مع متطلبات نظام الحوكمة بتحديث ميثاق المجلس حسب المتطلبات الجديدة وفقا للمواد 8 ،9 من نظام الحوكمة، كما تم نشر ميثاق المجلس المحدثً على موقع المجموعة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

6.2. قواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة المجموعة بأعلى معايير النزاهة والسلوك التجاري، ويرى المجلس بأن العمل وفقاً لأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة أمر بالغ الأهمية لحماية مصالح المجموعة، ومساهميها وعملائها. وتم نشر قواعد السلوك المهني المحدثة على موقع المجموعة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

6.3. تشكيل مجلس الإدارة

يتضمن الجدول أدناه معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة الحالي، عدد الأسهم ونسب الملكية كما في نهاية 2020/12/31م:

	اسـم العضـو	المنصب	بدء العضوية	جهـة التمثيـل	صفة العضـو	الأسهم المملوكة (% رأس المال)	جهة التمثيل لدى مجلس الإدارة
1	الشيخ/ نواف ناصر بن خالد آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	يشغل المنصب من 2000	نفسـه	غيـر مستقل/ غير تنفيذي	1,984,980 (0.04%)	▪ عضو مجلس إدارة بشركة السلام العالمية.
2	الشيخ/حمد بن جاسم بن محمد آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة	يشغل المنصب من 2019	المجموعة العربية للإنشاءات الهندسيـة	مستقل/ غير تنفيذي	2,250,022 (0.45%)	▪ عضو مجلس إدارة بشركة الكهرباء والماء القطرية.

	اسـم العضـو	المنصب	بدء العضوية	جهـة التمثيـل	صفة العضـو	الأسهم المملوكة (% رأس المال)	جهة التمثيل لدى مجلس الإدارة
3	السيد/ عادل علي بن علي المسلماني	العضو المنتدب	يشغل المنصب من تاريخ 2000	نفسـه	غير مستقل/ غير تنفيذي	1,964,700 (0.39%)	▪ عضو مجلس إدارة بشركة الملاحة القطرية ▪ عضو مجلس إدارة بشركة الكهرباء والماء القطرية.
4	الشيخ/جبر بن حمد بن جاسم آل ثاني	عضو	يشغل المنصب من 2000	نفسه	غيـر مستقل/ غير تنفيذي	2,055,420 (0.41%)	
5	الشيخ/علي بن غانـم بن علي آل ثاني	عضو	يشغل المنصب من تاريخ 2014	مجموعـة علي بـن غانـم آل ثاني	مستقل/ غير تنفيذي	500,000 (0.10%)	▪ عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي ▪ عضو مجلس الإدارة بشركة السلام العالمية
6	السيد/ حسن جاسم درويـش فخـرو	عضو	يشغل المنصب من تاريخ 2000	نفسـه	غير مستقـل/ غير تنفيذي	3,180,160 (0.64%)	
7	السيد/فكتور نظيم رضا آغـا	عضو	يشغل المنصب من تاريخ 2006	شركة حالـول للإستثمار العقاري	غير مستقل/ غير تنفيذي	3,349,510 (0.67%)	▪ عضو مجلس إدارة بالبنك الأهلي القطري
8	السيد/حسام عبد السلام أبـوعيسـى	عضو	يشغل المنصب من تاريخ 2000	نفسه	غير مستقل/ غير تنفيذي	2,005,364 (0.40%)	▪ نائب رئيس مجلس الإدارة بشركة السلام العالمية

	اسـم العضـو	المنصب	بدء العضوية	جهـة التمثيـل	صفة العضـو	الأسهم المملوكة (% رأس المال)	جهة التمثيل لدى مجلس الإدارة
9	السيد/سعود عمر حمد المانع	عضو	يشغل المنصب من تاريخ 2000	مجموعة المانع	مستقل/ غير تنفيذي	1,345,320 (0.27%)	
10	السيد/ احمد يوسف حسين علي كمال	عضو	يشغل المنصب من تاريخ 2018	شركة الصخامة للتجارة والمقاولات	غير مستقل/ غير تنفيذي	24,519,320 (4.9%)	▪ عضو مجلس إدارة بشركة القطرية للصناعات التحويلية
11	اللواء الركن/ دحلان جمعان بشير الحمد	عضو	يشغل المنصب من تاريخ 2000	محفظة استثمارات القوات المسلحة	مستقل/ غير تنفيذي	6,068,630 (1.21%)	

6.4. إجتماعات المجلس

وفقا لميثاق مجلس الإدارة، فقد حرص مجلس إدارة المجموعة على الاجتماع لستة مرات خلال الفترة المشمولة في التقرير وفق الجدول التالي:

إجتماعات المجلس	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الأيام بين الاجتماعين	الأصوات بالوكالة	عدد الأعضاء الغائبين
1	12 فبراير 2020	9	-	1	1
2	29 أبريل 2020	11	77	-	-
3	9 إغسطس 2020	9	*102	2	-
4	20 سبتمبر 2020	9	42	-	2
5	28 أكتوبر 2020	8	38	1	2
6	15ديسمبر 2020	8	48	2	1

*نظراً للإجراءات الإحترازية التي تم إتخاذها بسبب جائحة كورونا (COVID-19) جرى تجاوز المواعيد المحددة لدورية إنعقاد المجلس.

ويبين الجدول التالي حضور اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2020 (عدد 6 اجتماعات):

م.	أعضاء مجلس الادارة	حضور	توكيل	غياب	نسبة الحضور %
1	الشيخ/ نواف ناصر بن خالد آل ثاني	(6)	(-)	(-)	%100
2	الشيخ/ حمد بن جاسم بن محمد آل ثاني	(6)	(-)	(-)	%100
3	السيد/ عادل علي بن علي المسلماني	(6)	(-)	(-)	%100
4	الشيخ/ جبر بن حمد بن جاسم آل ثاني	(4)	(1)	(1)	%83
5	الشيخ/علي بن غانم بن علي آل ثاني	(4)	(-)	(2)	%67
6	اللواء الركن/ دحلان جمعان بشير الحمد	(5)	(1)	(-)	%100
7	السيد/ فكتور نظيم رضا آغا	(6)	(-)	(-)	%100
8	السيد/ حسام عبد السلام ابو عيسى	(5)	(1)	(-)	%100
9	السيد/ سعود عمر حمد المانع	(5)	(1)	(-)	%100
10	السيد/ أحمد يوسف حسين كمال	(2)	(1)	(3)	%50
11	السيد/ حسن جاسم درويش فخرو	(5)	(1)	(-)	%100

6.5. تعريف أعضاء مجلس الإدارة وتطوير التعلم المستمر

يتوجب على أعضاء مجلس إدارة المجموعة الإلمام بهيكل المجموعة والإدارة وجميع المعلومات الأخرى التي تمكنهم من ممارسة مهامهم.

وبناءً على ذلك، فقد أعدت المجموعة سياسة تدريب لأعضاء المجلس توفر لهم إلماماً بمستجدات الأمور بالإضافة الى دعم التعليم المستمر والمعرفة. وفي هذا السياق وسعياً لتطوير أداء أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه قامت لجنة الترشيحات بالترتيب مع رئيس المجموعة السيد بسام حسين بإدارة ورشة عمل تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة تتعلق بتأثير جائحة كورونا على أسواق التأمين و ملخصها أنه قد بدأ العمل على إستثناء الأوبئة في عقود التأمين منذ سنة 2006 بعد إنتشار وباء سارس. و أن عدم وجود إستثناء قبل ذلك التاريخ قد أدى إلى أن تقوم المحاكم بالحكم لصالح العملاء عن خسارة الأرباح و توقف العمل.

إضافة الى تأثير هذا الوباء على شركات التأمين مباشرة ونتائجه شارحاً التأثيرات الايجابية ويتمثل أبرزها في ارتفاع كلفة الأقساط من ناحية وانخفاض كلفة التعويضات والسلبية منها وتتمثل عدم قدرة العملاء على دفع التزاماتهم المادية وانخفاض قدرة الأوراق المالية العالمية وأسواق الاستثمار.

6.6. فصل الواجبات بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يتضمن ميثاق المجموعة (بالتناسب مع نظام حوكمة الشركات) فصل واضح للأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والفصل بين واجبات كل منهما.

6.7. واجبات رئيس مجلس الإدارة

رئيس المجلس هو المسؤول عن ضمان حسن سير العمل في المجلس بما في ذلك إيصال المعلومات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب إلى أعضاء مجلس الإدارة، وقد حرصت المجموعة على عدم عضوية رئيس مجلس الإدارة في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة.

إن واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة لا تقتصر فقط على رئاسة المجلس ولكنها تشمل أيضاً إجتماعات الجمعيات العمومية، وضمان سير إجتماعات المجلس بشكل فعّال، وتشجيع أعضاء المجلس على المشاركة، وإعتماد جدول أعمال إجتماعات المجلس، وتسهيل التواصل الفعال مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة، بالإضافة الى تقييم أداء المجلس بشكل سنوي بالإشتراك مع لجنة الترشيحات.

6.8. التزامات أعضاء مجلس الإدارة

يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الأخذ بعين الإعتبار أن دورهم الأساسي هو قيادة المجموعة وذلك بتحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد، وتطوير نظام قوي لحوكمة المجموعة وممارسات إدارة المخاطر.

6.9. مسؤوليات مجلس الإدارة

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة المجموعة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المجموعة والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضررا بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى.

وعلى المجلس-بما لا يخالف أحكام القانون-أن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقا للآتي:

1. يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به.
2. يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة المجموعة لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس.
3. يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة.
4. يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل المجموعة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلا عن تدريبهم إن لزم الأمر.
5. يجب على المجلس التأكد من إتاحة المجموعة المعلومات الكافية عن شؤونها لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة.
6. لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات المجموعة أو رهنها، أو إبراء مديني المجموعة من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في نظام المجموعة وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام المجموعة أحكاماً في هذا الشأن، فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العمومية، ما لم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض المجموعة.

6.10.تقييم أداء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية واللجان

قامت لجنة الترشيحات بإجراء تقييم ذاتي وموضوعي سنوي لأداء مجلس الإدارة مما أدى إلى صرف المكافأة السنوية ذلك بإتباع المعايير المعتمدة ضمن إطار عمل اللجنة بتقييم أداء المجلس خلال العام 2020 وذلك على النحو التالي:

1. التقيد بدورية الاجتماعات.
2. نسبة حضور الاجتماعات.
3. سرعة وفعالية إنجاز القضايا المطروحة على جدول اعمال المجلس.
4. مدى التقيد بالشفافية والافصاح فيما يتعلق بقرارات المجلس.
5. التفاعل مع مختلف اللجان الأخرى المنبثقة من المجلس وتنفيذ توصياتها.

6. تحقيق الخطط والاهداف وتطبيق السياسات المعتمدة.

وفقاً للمادة رقم 4.7 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية فانه يتوجب على مجلس الإدارة تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما فيها تحديد عدد التظلمات، الشكاوى، المقترحات، البلاغات، والطريقة التي عالج بها المجلس المسائل الرقابية. أن المجموعة التزمت بهذه المادة من خلال نشاط لجنة الترشيحات المنبثقة عن مجلس الادارة.

وفقاً للمادة رقم 19 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية، فإنه يتوجب على مجلس الإدارة مراجعة وتقييم أعمال اللجان المنبثقة عنه. ان المجموعة التزمت بهذه المادة من خلال اصدار التقرير السنوي للجنة الترشيحات عن نشاط مجلس الادارة خلال السنة المالية والتقرير السنوي عن نشاط لجنة المكافات والتقرير السنوي عن نشاط لجنة التدقيق.

6.11.مهام الإدارة التنفيذية

	المسمى الوظيفي	المهام والصلاحيات
1	رئيس مجموعة الدوحة للتأمين	الاشراف ومتابعة عمليات المجموعة والشركات التابعة والفروع داخل قطر وخارجها ورفع تقارير دورية الى مجلس الادارة.
2	الرئيـــــس التنفيـــــذي	الاشراف ومتابعة عمل مجموعة الدوحة للتأمين ورفع تقارير دورية الى رئيس المجموعة و/أو مجلس الادارة.
3	نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية/ السيارات	متابعة القضايا القانونية المتعلقة بالمجموعة والاشراف على دائرة تأمينات وحوادث السيارات ورفع تقارير دوريه الى الرئيس التنفيذي.
4	الرئيـــس التنفيـــذي للعمليـات	الاشراف ومتابعة العمليات الفنية للتأمين وإعادة التأمين ورفع تقاريردورية الى الرئيس التنفيذي.
5	الرئيس التنفيـذي للإستثمار	متابعة استثمارات المجموعة ورفع تقارير دورية الى رئيس المجموعة ولجنة الاستثمار.
6	الرئيس التنفيذي للمالية	الاشراف والرقابة على الشؤون المالية ورفع تقارير دورية الى الرئيس التنفيذي.
7	مديـــــر إدارة التدقيـق الداخلي	اعداد خطة العمل للتدقيق الداخلي للمجموعة القائم على المخاطر ورفع تقارير دورية الى لجنة التدقيق.
8	رئيس متابعة الالتـزام/مسؤول الإبلاغ	الاشراف على تقارير الحوكمة واي تقارير تطلبها الجهات الرقابية. الإدارة والاشراف على العمليات المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. متابعة إلتزام المجموعة بالمتطلبات التنظيمية و الرقابية و المتطلبات المحددة في سياسات و إجراءات و ضوابط المجموعة الداخلية.
9	الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات	الاشراف على دائرة تكنولوجيا المعلومات ورفع تقارير دورية الى الرئيس التنفيذي.
10	مدير أول الموارد البشرية	الاشراف على ملفات الموظفين واعداد الرواتب الشهرية وتحويلها.
11	مدير أول الشؤون الإدارية	الاشراف على الشؤون الادارية.
12	مدير المخاطر	الاشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر المعتمد في المجموعة ، المراجعة الدورية لإستراتيجية المجموعة في إدارة المخاطر و تحديثها ، تحديث سجل المخاطر و الضوابط التخفيفية ، مراقبة العمليات الداخلية ، التأكد من الإلتزام بالعتبات المتعلقة بتحمل المخاطر والرغبة في المخاطرة و رفع التقارير الدورية إلى الإدارة العليا و لجنة إدارة المخاطر.

7. لجان المجلس

أنشأ المجلس خمس لجان وهم لجنة التدقيق ، لجنة الترشيحات ، لجنة الاستثمار والعقار، لجنة المكافآت ولجنة إدارة المخاطر وذلك لتسهيل أعمال المجلس والمساعدة في تنفيذ مسؤولياته وقراراته حسب متطلبات نظام الحوكمة.

7.1. لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة (3) أعضاء من مجلس الإدارة، وتقوم بإرسال التقارير والتوصيات للمجلس بشأن مراجعتها لفاعلية نظم الرقابة الداخلية، كما تسعى لضمان توفر الرقابة الكافية للمخاطر الأساسية في المجموعة من خلال التقارير الدورية للمراجعة الداخلية والخارجية، إلى جانب المناقشات مع الإدارة التنفيذية.

وقد إعتمدت اللجنة ميثاقاً لمساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها، ويُفصّل هذا الميثاق الغرض من اللجنة وتكوينها، وإجراءات إجتماعاتها ومسؤولياتها. وتباشر اللجنة مهامها وفقاً لميثاق العمل المعتمد من مجلس الإدارة، والذي يتم مراجعته سنويا لضمان ملاءمته مع متطلبات العمل وتوافقه مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة.

إطـــار عمـــل اللجنة وصلاحيتها:-

تتولى اللجنة بشكل عام ، كافة الأمور المتعلقة بالتأكد من سلامة السياسات والإجراءات المالية والرقابية، وإدارة المخاطر.وعلى وجه الخصوص تتولى القيام بالمهام التالية:

1- إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة وعرضه على المجلس، والقيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.

2- وضع أسس التعاقد مع المدققين الخارجيين وترشيحهم، وضمان استقلالهم في أداء عملهم.

3- التوصية إلى مجلس الإدارة بتعيين مدير التدقيق الداخلي .

4- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية، والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية ، ومراجعة تلك البيانات والتقارير والتركيز، بصورة خاصة على ما يلي:

أ- أي تغييرات في السياسات والتطبيقات والممارسات المتعلقة بالمحاسبة.

ب- النواحي الخاضعة لأحكام تقديرية بواسطة الإدارة التنفيذية العليا.

ج- التعديلات الأساسية الناتجة عن التدقيق.

د- مواصلة عمل نشاط المجموعة بنجاح.

ه- التقيد بمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة.

و- التقييد بقواعد الإفصاح والمتطلبات الأخرى المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

ز- التقييد بقواعد إدراج السوق.

5- تحري الدقة فيما تعرضه المجموعة على الجمعية العامومية، وما تفصح عنه من أرقام وبيانات وتقارير مالية ومراجعة تلك الأرقام والبيانات والتقارير.

6- التنسيق بين المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، والرقابة الداخلية بالمجموعة.

7- دراسة أية مسائل مهمة وغير عادية، تتضمنها التقاريرالمالية والحسابات المرحلية والختامية.

8- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر .

9- تقييم فاعلية ومدى كفاية نظام ونطاق برامج التدقيق الداخلي.

10- التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي بالمجموعة ومراقب الحسابات.

11- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للمجموعة وإبداء الرأي والتوصية بشأنها للمجلس.

12- وضع نظام إبلاغ سري، لأصحاب المصالح بشأن أي مسائل تثير الريبة أو الشك في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية.وضمان إجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل ، وحماية المبلغ من أي رد فعل سلبي أو ضرر قد يصيبه.

13- التحقق من مدى تقيد المجموعة بتطبيق قواعد السلوك المهني القويم في السياسات المعتمدة .

14- يجوز للجنة الإستعانة بذوي الخبرة والإختصاص إذا ما لزم الأمر على نفقة المجموعة .

15- يجوز للجنة الحصول على اية معلومات وبيانات في سبيل ممارسة عملها ، ودعوة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا لمجموعة الدوحة للتأمين والشركات التابعة ، لحضور إجتماعاتها ومناقشتها في امر محدد في الدعوة لحضور الاجتماع .

16- إعداد التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر وادارتها بالمجموعة ورفعها للمجلس- في الوقت الذي يحدده- متضمنة توصياتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر محددة بناءً على تكليف من المجلس أو رئيسه.

17- مراجعة تعاملات المجموعة مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك التعاملات.

18- وضع ومراجعة سياسات المجموعة بشأن إدارة المخاطر بشكل دوري، أخذاً في الإعتبار أعمال المجموعة، ومتغيرات السوق، والتوجهات الاستثمارية والتوسعية للمجموعة.

19- الإشراف على البرامج التدريبية الخاصة بإدارة المخاطر التي تعدها المجموعة، والترشيح لها.

20- تنفيذ تكليفات المجلس بشأن الرقابة الداخلية للمجموعة.

21- مناقشة مراقب الحسابات، والإدارة التنفيذية العليا بشأن المخاطر الخاصة بالتدقيق وعلى رأسها مدى ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وعرضها على المجلس لتضمينها بالتقرير السنوي.

22- إجراء التحقيقات الخاصة بمسائل الرقابة المالية بتكليف من المجلس.

23- ترفع اللجنة تقاريرها الدورية حول نتائج إعمالها، وتوصياتها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها ، وإعتمادها ضمن سياسات المجموعة.

24- تتولى اللجنة القيام بأية مهام أخرى، يفوضها بها مجلس الإدارة، وتقع ضمن إختصاصاتها.

وتتكون لجنة التدقيق من السادة التالية أسمائهم:

الرقم	الاسم	المسمى
1	الشيخ / علي بن غانم بن علي آل ثاني	رئيس
2	السيد / فكتور نظيم رضا آغا	عضو لجنة
3	السيد / حسام عبد السلام ابو عيسى	عضو لجنة

ويبين الجدول التالية تفاصيل إجتماعات اللجنة خلال العام:

إجتماعات اللجنة	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الأعضاء الغائبين
1	12 فبراير 2020	3	-
2	16 مارس 2020	3	-
3	29 أبريل 2020	3	-
4	09 أغسطس 2020	3	-
5	27 أكتوبر 2020	2	1
6	28 ديسمبر 2019	2	1

وبشكل أساسي، فإن أهم إنجازات اللجنة تتلخص في الأمور التالية:

1. المصادقة على البيانات المالية الموحده كما في 2019/12/31.
2. المصادقة على عرض تدقيق الحسابات الخارجي للعام 2020.
3. المصادقة على التقرير السنوي لأعمال التدقيق الداخلي في المجموعة للعام المالي 2019.
4. المصادقة على التقرير السنوي للجنة التدقيق للعام 2019 توطئة لإعتمادها من مجلس الإدارة.
5. المصادقة على تقرير مدير التدقيق الداخلي السنوي الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعام 2019.

6. المصادقة على تقرير التدقيق الداخلي لأعمال الدوائر الفنية في المجموعة.
7. المصادقة على تقارير المتابعة (Follow up Review reports) الصادرة من مدير التدقيق الداخلي بالمجموعة.
8. مراجعة تفصيلية لتعاملات المجموعة مع الأطراف ذات العلاقة ومدى خضوعها والتزامها بالضوابط الخاصة بتلك المعاملات في كل إجتماع.
9. مناقشة تقارير الرقابة الداخلية على البيانات المالية (Internal Controls Over Financial Reporting – ICOFR) مع إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة.
10. المصادقة على تقرير التدقيق الداخلي السنوي الخاص بمدى التزام الشركة بالإطار العام لإدارة المخاطر الخاص بها وفاعليته للعام 2019 توطئة لإعتمادها من مجلس الإدارة وقناعتهم بالإطار العام لإدارة المخاطر.
11. المصادقة على البيانات المالية الموحده للربع الأول للمجموعة كما في 2020/03/31.
12. المصادقة على البيانات المالية الموحده النصف سنوية للمجموعة كما في 2020/06/30.
13. المصادقة على البيانات المالية الموحده للربع الثالث للمجموعة كما في 2020/09/30.
14. مناقشة مراقب الحسابات الخارجي السادة ديلويت آند توش.
15. اعتمدت اللجنة منح موظفي دائرة تعويضات الحوادث العامة و دائرة تعويضات التأمين الصحي و تأمينات الحياة الجماعية صلاحيات محددة لصرف مبالغ التعويضات / المطالبات بالدوائر المعنية.
16. إعتماد تشكيل لجنة شطب المركبات و لجنة بيع حطام المركبات و قطع الغيار(السكراب).
17. مراجعة تقرير مدير الإلتزام بشأن مدى التزام المجموعة بتطبيق السياسات والاجراءات والضوابط والتعليمات والارشادات والقوانين الصادرة من هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA).

توصيات لجنة التدقيق خلال عام 2020:-

1. السعي إلى تطوير وتحديث دليل السياسات والاجراءات لجميع دوائر المجموعة بما فيها الشركات التابعة والفروع.
2. تحديث وتطوير نطاق الصلاحيات والتفويضات في المجموعة والشركات التابعة والفروع.
3. تطوير وتحديث الخدمات التقنية الحديثة حسب متطلبات المجموعة وبما يتماشى مع متطلبات مصرف قطر المركزي.
4. تحديث وتطوير برامج تدريبية وتوعية للموظفين بهدف اضافة قيمة للمجموعة.
5. فصل المهامات الوظيفية وتحديد صلاحيات كل موظف.
6. السعي في إغلاق الملاحظات المفتوحة في تقارير المتابعة للتدقيق الداخلي من قبل الدوائر الفنية والإدارية للمجموعة.
7. العمل على سرعة سد الفجوات الموجودة في تقرير الرقابة الداخلية على البيانات المالية (ICOFR) مما يعطي قيمة جيدة للمجموعة.

7.2. لجنة الترشيحات

تتكون لجنة الترشيحات من ثلاثة (3) أعضاء من مجلس الإدارة، وقد عقدت اللجنة 4 إجتماعات خلال عام 2020 و حضره جميع الأعضاء تضمن الأول منها الموافقة على تعيين الرئيس التنفيذي للعمليات ، و الثاني على فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة لولاية جديدة مدتها ثلاث سنوات 2021 – 2023 ، و الثالث تضمن الموافقة على تعيين مدير إدارة المخاطر في المجموعة ، و الإجتماع الرابع تضمن النظر و الموافقة على طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة و رفع التقرير بذلك إلى مجلس إدارة المجموعة ، و رفع التقريرالسنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس محدداً نقاط القوة والضعف واقتراحات اللجنة بهذا الشأن متضمناً ما يلي:-

أ-عدد اجتماعات اللجنة.

ب- التقيد بدورية الاجتماعات.

ج- نسبة حضور الاجتماعات.

د- سرعة وفعالية إنجاز القضايا المطروحة.

هيكلية وتشكيل اللجنة ونظام عملها:-

1- تكون اللجنة برئاسة احد أعضاء المجلس وعضوية اثنين على الأقل ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضائها ويراعى في اختيار أعضاء اللجنة توافر الخبرة اللازمة لممارسة اختصاصاتها .

2- تتولى اللجنة وضع اسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العمومية في انتخاب الأصلح من بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من الجمعية العامة بتاريخ 2018/03/18.

3- ترشيح من تراه اللجنة مناسباً لعضوية المجلس في حال خلو اي من مقاعده.

4- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة الشركة بهدف سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالشركة.

5- ترشيح من تراه اللجنة مناسباً لشغل اي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.

6- تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة.

7- رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى مجلس الإدارة متضمنة توصياتها في هذا الشأن على ان ترسل منها نسخة إلى مصرف قطر المركزي و هيئة قطر للأسواق المالية للموافقه عليها مرفقاً بها صور من مسوغات الترشح.

8- رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس محدداً نقاط القوة والضعف واقتراحات اللجنة بهذا الشأن متضمناً ما يلي:-

أ- عدد اجتماعات اللجنة.

ب- التقيد بدورية الاجتماعات.

ج- نسبة حضور الاجتماعات.

د- سرعة وفعالية إنجاز القضايا المطروحة.

هـ- مدى التقيد بالشفافية والإفصاح.

9- يقوم امين سر اللجنة بتنسيق اعمالها وحفظ جميع محاضر الاجتماعات بالإضافة إلى ضمان وصول المعلومات والوثائق والمحاضر إلى جميع أعضاء اللجنة بشكل كامل وسريع.

10- يجوز ان تعقد اللجنة إجتماعاتها عن بعد بواسطة اي وسيلة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال اللجنة وإصدار القرارات.

11- تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل أو كلما دعت الحاجة.

وتتكون لجنة الترشيحات من السادة التالية أسمائهم:

الرقم	الاسم	المسمى
1	السيد / حسن جاسم درويش فخرو	الرئيس
2	السيد / سعود عمر محمد المانع	عضو
3	السيد / عادل علي بن علي المسلماني	عضو

توصيات لجنة الترشيحات في عام 2020:-

1. اعتمد مجلس الإدارة توصيات لجنة المكافآت بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت اللجان ومكافأة الإدارة التنفيذية العليا.
2. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس.
3. رفع قائمة المرشحين لعضوية المجلس إلى مجلس الإدارة متضمنة توصياتها في هذا الشأن على ان ترسل نسخة منها إلى مصرف قطر المركزي و هيئة قطر للأسواق المالية.
4. وضع مشروع خطة التعاقب الوظيفي على إدارة الشركة لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة.

7.3. لجنة الاستثمار والعقار

تتكون لجنة الاستثمار والعقار من ستة (6) أعضاء من مجلس الإدارة، وتختص بدراسة فرص الاستثمار المتاحة في مجال العقار والقطاعات المالية الأخرى سواء داخل الدولة أو خارجها، وتمتد مهام اللجنة الى إتخاذ القرارات المناسبة بشأن تسييل أو تصفية المحافظ جزئياً أو كلياً أو رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأنها حسب واقع الحال ودراسة السبل الممكنة لتحقيق أفضل العوائد على ودائع المجموعة لدى البنوك.

وتتكون اللجنة من السادة التالية أسمائهم، وقد عقدت اللجنة اجتماع واحد خلال العام 2020:

الرقم	الأسم	المسمى
1	الشيخ / نواف ناصر بن خالد آل ثانـي	الرئيس
2	الشيخ / حمد بـن جاسم بن محمد آل ثاني	عضو
3	السيد/ عـادل علي بن علي المسلمانـــي	عضو
4	الشيخ / جبر بن حمد بن جاسم آل ثانـي	عضو
5	السيد/ سعود عمر حمد المانع	عضو
6	السيد/ أحمد يوسف حسين كمال	عضو

وبشكل أساسي، فإن مسؤوليات اللجنة تتلخص في الأمور التالية:

1. مراجعة الاستراتيجية الإستثمارية المقترحة من قبل لجنة الإستثمار والعقـار، ورفعها لمجلس الإدارة مع تقديم التوصيات اللازمة بشأنها.
2. متابعة تنفيذ الإستراتيجية الإستثمارية للمجموعة، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بشأنها.
3. دراسة تقارير إدارة الإستثمار، بشأن الفرص الإستثمارية، وعمليات التحقق القانوني والفني والمالي للفرص المتاحة، وتقييم إدارة الإستثمار الدوري للمحافظ الإستثمارية وإستثمارات المجموعة على مختلف أنواعها. وإتخاذ القرارات اللازمة، أو رفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة، حسب واقع الحال، ووفقاً لمصفوفة الصلاحيات التي يعتمدها مجلس الإدارة بشأن قرارات الإستثمار.
4. دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال العقار واتخاذ القرارات المناسبة بشأن بيع أو شراء عقارات تخص المجموعة أو مملوكة لهـا، تحديد القيمة الإيجارية للعقارات المملوكة للمجموعة والمؤجرة من قبل الغير، استدراج عروض بناء عقارات للمجموعة أو عروض صيانة العقارات المملوكة للمجموعة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن هذه العروض.
5. متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة بشأن فرص الإستثمار.

7.4. لجنة المكافآت

تتكون لجنة المكافآت من ثلاثة (3) أعضاء من مجلس الإدارة، وقد أنشأت بعد الاطلاع على قانون مصرف قطر المركزي رقم (12) لسنة 2013، وعلى التعميم رقم (1) لسنة 2016 الصادر عن المصرف بتاريخ 2016/01/31، وعلى قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015، وعلى نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

تفعيلا لسياسة المكافآت المعدلة من مجلس الإدارة 2017/12/12 وفي ضوء الأمورالتالية:

1. النتائج السنوية المتحققة في نهاية السنة المالية 2019، إذ بلغت خلالها صافي أرباح المجموعة 48.9 مليون ريال قطري.
2. تطبيقا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم (1) لسنة 2016 المؤرخ في 2016/01/31 بشأن مكافآت رؤساء وأعضاء مجالس إدارات شركات التأمين الوطنية بالدولة تكون معه هذه المكافأة غير متجاوزة السقوف المحددة بموجب قرار المصرف وهي مبلغ حده الأقصى 2 مليون ريال لرئيس مجلس الإدارة و1.5 مليون ريال لكل عضو ومبلغ 500 ألف ريال لكل عضو مجلس إداة مشارك في لجان المجلس. و عليه قررت اللجنة رفع توصية إلى مجلس الإدارة بما يلي:

أ. توزيع مبلغ 4,000,000 ر.ق. (أربعة ملايين ريال قطري) لرئيس و أعضاء مجلس الإدارة عن حضور اجتماعات المجلس و عن حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة.

ب. توزيع مكافأة سنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمبلغ إجمالي 3,925,000 ر.ق. كما هو محدد في الميزانية.

إطـــار عمـــل اللجنة:-

1- تحديد سياسة ومبادئ المكافآت والرواتب في الشركة . بما في ذلك المكافآة التي يتقاضاها رئيس المجلس وأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا ، ومراجعتها عندما تقتضي الضرورة ذلـك.

2- تقوم اللجنة بوضع سياسة المكافآت آخذةً في عين الاعتبار المعايير التالية :-

أ. أداء الشركة على المدى الطويل.
ب. النمو المجدي المستهدف للشركة.
ج. مسؤوليات ومهام أعضاء مجلس الإدارة.
د. مسؤوليـات ومهام الإدارة التنفيذية العليـا.

3- تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تكون معه هذه المكافأة وبحسب تعميم مصرف قطر المركزي رقم (1) لسنة 2016 غير متجاوزة السقوف المحددة في القرار وهي مبلغ حده الأقصى 2 مليون ريال لرئيس مجلس الإدارة و1.5 مليون ريال لكل عضو ومبلغ 500 ألف ريال لكل عضو مشارك في لجان الإدارة.

4- تقوم اللجنة بالاشراف على تطبيق سياسة ومبادئ المكافآت.

5- يجوز للجنة الإستعانة بذوي الخبرة والاختصاص إذا ما لزم الأمر على نفقة الشركة . كما يجوز لها ايضاً الإستعانة بموظفي الشركة ، ودعوة المدراء التنفيذيين في الشركة للمشاركة بأعمالها.

6- تتولى اللجنة القيام بأية مهام أخرى ، يفوضها بها مجلس الإدارة ، وتقع ضمن إختصاصاتها.

7- ترفع اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة لإعتمادهـــا.

وتتكون لجنة المكافآت من السادة التالية أسمائهم:

الرقم	الأسم	المسمى
1	السيد/ عـــادل علي بن علـــي المسلمانـــــي	رئيس
2	اللـواء الركـن / دحـلان جمعـان بشيـــر الحمـد	عضو
3	السيد / سعود عمر حمد المانع	عضو

توصيات لـجنة المكافآت في عام 2020:-

- اوصـــت لجنة المكافآت في اجتماعها المنعقد في 2020/02/12 بتوزيع المكافأة المحددة في الميزانية على رئيس وأعضـــاء مجلس الادارة يتم اخذاً بعين الاعتبار توزيع المناصب في مجلس الادارة وتقييم اداء كل منهم حسب جدول تقييم اداء أعضاء مجلس الادارة وهو كالتالي:

1	**يشـــارك بالمعلومات والأفكـــار.**
2	**يحضـر إجتماعات مجلس الإدارة بإنتظام وفي الوقت المحدد.**
3	**يشارك بفاعلية في أنشطة مجلس الإدارة، ويعمل بشكل بناء مع زملائه في المجلس.**
4	**يتخذ مواقف بناءة وفعالة في اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان، عند الحاجة إلى ذلك.**
5	**يتقبل ردود فعل وإبداء ملاحظات مجلس الإدارة.**
6	**يقـدم رأيـه بصدق في القضـايا المطروحـة.**
7	**قـادر على ترتيب الأولويات والتركيـز على تحقيق الأهداف.**

8	**يقـدم المشورة البناءة في مناقشات ومداولات المجلس .**
9	**يمتلك مهارات تحليلية تساهم في عملية صنع القرار.**
10	**يبـــادر في طلب المعلومات لاكتســاب المعرفة.**
11	**يعـمل على ربط الأهداف بإستراتيجيات الشركة.**
12	**رئيــس المجلس قادر على قيادة المجلس بشكل فعال ويشجع على مشاركة جميع الأعضاء.**
13	**يعي كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المهام الموكلة له.**

وكذلك من خلال الاطلاع على جدول حضور اجتماعات مجلس الادارة الذي أشرفت على اعداده لجنة الترشيحات والذي يبين عدد حضور اجتماعات المجلس وعدد الحضور الشخصي منها او عمل توكيلات إلى اعضاء أخرين وعدد الغياب عن حضور الجلسات وبالمجمل تحديد النسبة المئوية لحضور اجتماعات المجلس لكل عضو.

- قامت لجنة المكافآت برفع توصية إلى مجلس الادارة بتحديد المكافآة السنوية لكل من رئيس المجموعة والسيد الرئيس التنفيذي وذلك في ضوء النتائج المالية المتحققة خلال العام والاداء الكلي للمجموعة.
- قامت لجنة المكافآت برفع توصـية بتحديد مبلغ مسـتقطع من ميزانية العام 2020 بصـرف مكافأة للادارة التنفيذية العليا وكبار الموظفين والعاملين بالمجموعة وذلك في ضــوء النتائج التي تحققت في العام 2020 بعد تقييم مســتويات وكفاءة اداء الموظفين خلال العام 2020 وفقاً لارشــادات التقييم التي تقوم على اســاس النزاهة الشخصية للموظف والتركيز على فريق العمل والتفكير الابداعي على الاداء الجيد وتحقيق الأهداف المرجوة تصـرف مقابل عدد من الرواتب الاساسية تتراوح بين راتب اســاســي واحد إلى 5,5 بحســب مدة خدمة الموظف خلال الســنة المالية وعلى ان يترك للرئيس التنفيذي تحديد مبلغ المكافأة المناســب لكل موظف في ضــوء بالتنسيق مع العضو المنتدب بالمجموعة.

7.5. لجنة إدارة المخاطر

تتكون لجنة إدارة المخاطر من سبع (7) أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وتكون مهمتها تحديد وتحليل وتقييم كافة المخاطر التي تواجهها المجموعة، ويبين الجدول التالي تفاصيل إجتماعات اللجنة خلال العام:

إجتماعات اللجنة	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الأعضاء الغائبين
1	01 سبتمبر 2020م*	6	1

*ملاحظة: نظراً لتفشي فايروس كورونا – كوفيد 19 في عام 2020 و الإجراءات الإحترازية المتخذة، من ضمنها التباعد الإجتماعي، لم تتمكن اللجنة بالإنعقاد أكثر من مرة في عام 2020.

وبشكل أساسي، فإن أهم إنجازات اللجنة تتلخص في الأمور التالية:

1. قامت اللجنة بإجراء مراجعة كاملة للإطارالعام لإدارة مخاطر المؤسسة فيما يتعلق بما يلي:
   أ. استراتيجية و سياسة المخاطر.
   ب. الرغبة في المخاطرة.
   ج. قابلية تحمل المخاطر.
2. موافقة لجنة المخاطرعلى أن إطار إدارة المخاطر الحالي مناسب ولا يتطلب أي تعديلات ، فيما يتعلق باستراتيجية وسياسة المخاطر ، ومدى الرغبة في المخاطرة وقابلية تحمل المخاطر، في ضوء المراجعة.
3. في ظل التغييرات الحاسمة داخل الدولة بشأن منظومة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و منع إنتشار التسلح، و التعليمات و الإرشادات الصادرة بشأنها من قبل مصرف قطر المركزي و هيئة قطر للأسواق المالية، قامت اللجنة بإجراء التعديلات اللازمة و إعتماد دليل سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمجموعة الدوحة للتأمين، و الذي تم إعتماده من قبل مجلس الإدارة في اكتوبر 2020.
4. قامت اللجنة بمراجعة و إعتماد تقريرالمجموعة لتقييم مخاطر غسل الأموال و تمويل الإرهاب و إنتشار أسلحة الدمار الشمال، بما يتوائم مع المخاطرالمتأصلة التي تواجهها المجموعة. و ستقوم اللجنة بإعادة تقييم المخاطر فور صدور التقييم الوطني و القطاعي لأخذ هذه النتائج في عين الإعتبار.
5. قامت اللجنة بإعداد تقارير لجنة المخاطرحول منتجات تأمينية مقترحة جديدة و تقديمها إلى مصرف قطر المركزي، حيث تم الموافقة من قبل مصرف قطر المركزي على عدد من المنتجات الجديدية.

وتتكون اللجنة من السادة التالية أسمائهم:

الرقم	الأسم	المسمى
1	السيد/ حسام عبد السلام ابـــو عيسى	رئيس
2	السيد/ بســـــــــــام حسيـــــــــن	عضو
3	السيـد / جاسم علـي عبـد الرحمـن المفتـاح	عضو
4	الســيد / عـــائــد حـــكـــمت	عضو
5	السيد / غيث جردانه	عضو
6	السيد / روني دانيال	عضو
7	السيد / رامي الحاج حسن	عضوو سكرتير

8. أمين سر المجلس

يعمل أمين سر المجلس بشكل وثيق مع رئيس مجلس الإدارة لترتيب الإجتماعات، ويلعب دوراً حيوياً في تسهيل الإتصال بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويحتفظ بمحاضر إجتماعات المجلس، بالإضافة لتوثيق قرارات المجلس، ويحمل مؤهلاً جامعيا في القانون ولديه خبرة في دور مماثل لأكثر من ثلاث سنوات.

9. حقوق أصحاب المصالح

تعتمد المجموعة سياسة عامة ينتهجها المجلس في احترام والحفاظ على حقوق اصحاب المصالح الأخرى في المجموعة، بما في ذلك الموظفون، الدائنون والعملاء والموردون والشركاء الاستراتيجيون والمستثمرون بما يتماشى مع نظام حوكمة الشركات وقواعد السلوك المهني وبما يكفل حصولهم على المعلومات ذات الصلة بشفافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم بناءً على معطيات ومعلومات سليمة.

تحتفظ المجموعة بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى حيث تقوم بنشر المعلومات المتعلقة بالوضع والأداء المالي للشركة بشكل منتظم عن طريق الموقع الالكتروني للمجموعة.

10. نظام الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة الداخلية (Internal Control Framework) في المجموعة، وقد إعتمد المجلس مجموعة شاملة من الوثائق بما في ذلك الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات والمرتبات، وتوصيف الوظائف، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالية والتشغيلية لتنظيم عمليات المجموعة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويضات السلطة الموجودة، أنه لا يوجد فرد يتمتع بسلطات مطلقة.

من أجل الامتثال لمتطلبات قانون حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، ومن أجل الارتقاء إلى أعلى معايير الحوكمة، فيما يتعلق بإطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وخاصة تلك الضوابط التي لها تأثير كبير على البيانات المالية، أجرت مجموعة الدوحة للتأمين تقييماً واسع النطاق لكل من مدى الفعالية التشغيلية والفعالية التصميمية لإطار الرقابة الداخلية.

تم تحديد واختبار وعلاج المخاطر الرئيسية التي لها تأثير كبير على البيانات المالية والتدابير والضوابط المخففة المرتبطة بها. تقوم المجموعة بمواصلة هذا التمرين على شكل سنوي مستمر، وعندما تفشل تدابير الرقابة الرئيسية، سواء من حيث التصميم أو الفعالية التشغيلية، تقوم الإدارة العليا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف و لضمان الحد من المخاطر التي تواجهها المجموعة.

في ضوء الأهمية الحاسمة لإمتثال المجموعة لقوانين وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وافق مجلس إدارة مجموعة الدوحة للتأمين في عام 2019 على شراء حل برمجي فني شامل من الشركة العالمية الشهيرة Fiserv. قامت المجموعة بتنفيذ هذا البرنامج الفني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2020، بالإضافة إلى اعتماد تدابير الرقابة الأخرى للامتثال للمتطلباتنا التنظيمية والقانونية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما قامت المجموعة بوضع خطة تدريبية لعام 2021 لتدريب كافة الأطراف ذات العلاقة قبل نهاية الربع الثاني من العام، بما يشمل الموظفين الجدد، لضمان إلتزام كافة الموظفين والمدراء بالمتطلبات المحددة في دليل السياسات والإجراءات الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم اعتماده من مجلس الإدارة في شهر أكتوبر 2020، وأية تعديلات لاحقة بموجب القوانين والتعليمات الجديدة.

قامت إدارة الإلتزام بإجراء مراجعة داخلية شاملة لمدى إلتزام المجموعة بتطبيق تعليمات و قوانين و قواعد و إرشادات و تعاميم هيئة قطر للأسواق المالية، و رفع النتائج إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

اعتمد مجلس إدارة المجموعة سياسات و اجراءات و أنظمة و ضوابط في عام 2020 لرفع مستوى الرقابة الداخلية ولضمان حوكمة فعالة على مستوى الكيان وشركاتها التابعة. تقوم المجموعة حالياً بإختبار ضوابطها الداخلية على التقارير المالية وفقًا لـنظام ال"COSO". ستنتهي هذه المهمة في الربع الأول من عام 2021 حيث ستكمل المجموعة تقييمها الكامل لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقاريرالمالية.

11. الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة

للحصول على معلومات حول الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، يرجى الرجوع إلى ملاحظة رقم 25 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" من القوائم المالية المدققة والموحدة لعام 2020.

12. المدققون الخارجيون

عينت الجمعية العمومية العادية التي إنعقدت في 24 مارس 2020 "ديلويت اند توش" مدقق خارجي للقيام بهدة المهمة للسنة المالية 2020م، بناءً على توصيات مجلس الإدارة، على أن يقدموا مراجعة الفصلية والنصف سنوي وتدقيق الحسابات في نهاية العام.

مدقق الحسابات الخارجي مستقل عن المجموعة ومجلس إدارتها، وقد تم العمل على تحديث متطلبات التدقيق الخارجي لتتوافق مع البنود الخاصة المحددة في المادة (24) من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية المتعلقة بمهام ومسؤوليات مراقب الحسابات الخارجي، وتجدر الإشارة الى أن المجموعة لم تتعاقد مع أي مكتب مراقب حسابات خارجي لتقديم أية استشارات مهنية أو خدمات ذات علاقة خلال العام المالي عدا إجراء التدقيق الخارجي لحسابات المجموعة و نظام مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و نظام الرقابة الداخلية و تقرير الحوكمة لعام 2020.

13. سياسة توزيع الأرباح

إن دفع أرباح الأسهم يتقرر في ضوء توصية من مجلس الإدارة ويخضع لموافقة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، وقامت المجموعة بتبني سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح المجموعة والمساهمين، ويجب اطلاع المساهمين على هذه السياسة في اجتماع الجمعية العامة، والإشارة إليها في تقرير المجلس وفقا للمادة (36) من نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

14. الامتثال

يقدم مجلس الادارة تأكيد معقول على الدوام إلى الالتزام بالقواعد والإجراءات المعمول بها لدى:

أ) بورصة قطر.
ب) نظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية والانظمة والقوانين و القواعد و الإرشادات ذات الصلة، ولم توقع على المجموعة أية مخالفة من أي جهة رقابيــة خلال العام 2020 الا المشار اليها في هذا التقرير. يرجى الإطلاع على الملحق (أ) في نهاية هذا التقرير بشأن الإفصاح عن أي مخالفات أو ملاحظات سلبية مرتبطة بمدى إمتثال المجموعة لنظام حوكمة الشركات .
ت) قواعد وإجراءات و تعليمات و إرشادات مصرف قطر المركزي.

15. النزاعات

بخصوص الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون المجموعة طرفاً فيها بما فيه التحكيم والدعاوى القضائية، فإن النزاعات القضائية القائمة مع الغير تتمثل في القضايا المرفوعة من المجموعة أو ضدها. خلال العام 2020، بلغ عدد الدعاوي القضائية المسجلة لدى الدائرة القانونية بالمجموعة 239 دعوى تتنوع بين مدني وجزائي، منها عدد 181 بصفة الشركة مدعى عليها، وعدد 58 دعوى بصفة الشركة مدعية، وتتنوع الدعاوي بين مطالبات بالتعويض ضد الشركة، أو دعاوي مقامة من الشركة للمطالبة بذمم مستحقة أو مطالبات بالاسترداد.

16. تطبيق عمليات الحوكمة

قامت المجموعة التزاما بتطوير عمليات الحوكمة بالإجراءات التالية:

1. عملية إجراء تقييم موثّق لأعضاء المجلس على أساس سنوي.
2. عملية تدريب واحدة لأعضاء مجلس الإدارة.
3. عملية إعداد وإصدار التقرير السنوي لحوكمة الشركات.
4. التحقق من استقلال مراقب الحسابات مع الالتزام بمدد دورة التعيين المقررة بموجب نظام الحوكمة وقانون الشركات التجارية ومصرف قطر المركزي.

17. إدارة المخاطر

تقع على عاتق المجلس المسؤولية الشاملة عن إدارة المجموعة، ولتعزيز ممارسات إدارة المخاطر، تم توثيق الأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، والتأكد من إجراء تقييم شامل للمخاطر، بما في ذلك تحديد وتنفيذ حدود المخاطر وإعداد تقرير دوري بشأنها.

تحتفظ لجنة المخاطر بمسؤولية الرقابة وضبط إدارة المخاطر، بدعم من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، كما تقوم المجموعة دوريا بتوفيق الأوضاع المتعلقة بمتطلبات إدارة المخاطر المستجدة ونظام الرقابة الداخلية.

اعتمد مجلس إدارة مجموعة الدوحة للتأمين إطار إدارة المخاطر المؤسسية المتكاملة التي تحكم سياسات إدارة المخاطر والإجراءات والنظم والضوابط الداخلية الخاصة بالمجموعة والشركات التابعة لها وفروعها والأقسام التشغيلية.

من خلال إطار إدارة المخاطر لدينا، يهدف مجلس الإدارة والقيادة التنفيذية لخفض نسبة تعرض المجموعة للمخاطر، من خلال تبني منهجيات فعالة لإدارة المخاطر، ومن خلال تعزيز ثقافة العمل الوظيفية القائمة على المخاطر، واستجابة للمخاطر التي قد تواجه المجموعة، وإدراك أهمية التصعيد والإبلاغ وتصميم ضوابط مناسبة للتخفيف.

- **الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر**: تتمثل الأهداف الرئيسية للأعمال الخاصة بإطار إدارة المخاطر في المجموعة كما يلي:
  - التحديد الفوري للمخاطر والقضايا المادية وتخفيفها بتكلفة مناسبة لمستوى التعرض للمخاطر.
  - تعزيز خلق القيمة المضافة من خلال التعرف على الفرص التي قد تزداد فيها مستويات المخاطر، وبما يتناسب مع الاقدام على المخاطر لدى أصحاب المصلحة، من أجل تحسين العائدات.
  - تحسين والحفاظ على الشفافية والمساءلة عن المخاطر في المجموعة عن طريق الإبلاغ الشامل للمخاطر والسيطرة عليها.
  - دعم اتخاذ القرار بكفاءة واستجابة.
  - حماية رأس مال مجموعة الدوحة للتأمين.
  - حماية العلامة التجارية لمجموعة الدوحة للتأمين.

- **الأهداف الأساسية لسياسة إدارة المخاطر**: تهدف سياسة إدارة المخاطر التي تعتمدها المجموعة إلى ضمان ما يلي:
  - الإدارة المستمرة ورقابة المخاطر تتوافق مع الممارسات الجيدة.
  - الامتثال المناسب لجميع التشريعات ذات الصلة والمتطلبات التنظيمية المعمول بها والمدونات المناسبة للممارسات الجيدة.
  - وجود نظام رقابة داخلي مناسب ومتناسب.

- **آليات إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف الأساسية:** يتم تحقيق أهداف إدارة المخاطر الأساسية التي وضعتها المجموعة من خلال مجموعة من الإدارة الكمية للمخاطر، وإدارة المخاطر النوعية، وشفافية المخاطر، والحوكمة الفعالة للمخاطر، وتعزيز ثقافة قائمة على المخاطر.

- **الإدارة الكميّة للمخاطر**: تتطلب، حيثما ينطبق ذلك، اعتماد مجموعة من المنهجيات والأدوات الكمية واستخدامها على نحوٍ فعال، وتحالفت بشكل وثيق لاستخدام حسابات رأس المال، من أجل مراقبة وإدارة مخاطر التعرض مقابل الحدود الكمية، مع إجراءات الإبلاغ والتصعيد المرتبطة بها.
- **إدارة المخاطر النوعية**: تنطوي على التحديد المنتظم للمخاطر وتقييمها وتخفيفها في الوقت المناسب في جميع أنحاء المجموعة على أساس مستمر مدعوماً بتضمين مبادئ إدارة المخاطر كعناصر أساسية في عمليات تخطيط الأعمال وصنع القرار في المجموعة.
- **شفافية المخاطر**: تنطوي على زيادة الوعي والفهم للمخاطر في المجموعة، والإبلاغ الفعال عن المخاطر داخلياً، والإفصاح بشكل مناسب عن المخاطر لجميع أصحاب المصلحة المعنيين (داخلياً وخارجياً)، وتحديد الاقدام على المخاطر، وتحديد مدى تحمل المخاطر.
- **إدارة المخاطر والثقافة القائمة على المخاطر**: لتحقيق أهدافها وغاياتها، تدير مجموعة الدوحة للتأمين المخاطر في جميع أنحاء المجموعة وفقاً لإطارعمل شامل وهيكلة إدارة قوية تحدد المسؤوليات الواضحة والمساءلة لإدارة المخاطر التي تشمل:

  - سياسات وإجراءات موثقة.
  - ثقافة منضبطة تأخذ مجراها من خلال استخدام المصطلحات والأنظمة الشائعة، وهذا بدوره يعزز اتباع نهج ثابت لإدارة المخاطر.

- **دورة عملية إدارة المخاطر**:

- **تحديد المخاطر**: تبدأ عملية إدارة المخاطر بتحديد المخاطر وتحليل طبيعتها. يشارك كل شخص داخل المنظمة في هذه المرحلة من إدارة المخاطر، سواء بالنسبة للمخاطر المحددة أو الموجودة. والهدف من ذلك هو أن يكون جميع الموظفين على وعي عن بيئة المخاطر التي تواجه أهداف أعمال المجموعة وتمكين أعضاء الفريق من تسليط الضوء على أي مخاطر جديدة قد تتطور مع مرور الوقت، أو لتحديد التغييرات في مستويات المخاطر الحالية بحيث يتم الإبلاغ عنها والرد عليها بشكل مناسب.
- **تقييم المخاطر**: بعد تحديد المخاطر، يتم تقييم التكرارالمحتمل وشدة المخاطر، عن طريق القياس النوعي أو الكمي. تنطوي هذه المرحلة من الدورة على مشاركة أصحاب المخاطر العملية.
- **رقابة المخاطر / التخفيف**: يجب تحويل مستوى كل خطر أو التحكم فيه إلى مستوى مقبول. لا تتضمن هذه المرحلة عادةً مالكي المخاطرة والسيطرة فحسب، بل تشمل أيضاً الأقسام الأخرى ذات الصلة المشاركة في أنشطة المراقبة.
- **التقارير**: من المهم أن يتم عرض المعلومات ذات الصلة لكل المخاطر الرئيسية من قبل "الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب" عبر المؤسسة. ويتم توفير هذه المعلومات عادة من قبل مالكي المخاطر، حيث أنهم أقرب ما يكون إلى القضايا. وتتمثل التوقعات التي حددتها المجموعة في الإبلاغ عن هذه المعلومات على أساس منتظم وفي الوقت المناسب.
- **المراجعة**: بمجرد تحديد مخاطر الأعمال الرئيسية وتقييمها وخضوعها للضوابط في مختلف وحدات العمل المختلفة، من المهم مراجعة أن أنشطة التحكم / التخفيف تعمل بشكل فعال، وأن سجل المخاطر والتحكم صالح. ويتم تقديم ضمان على المخاطر والضوابط من خلال موارد مستقلة عن الإدارة، مثل التدقيق الداخلي.

- **عملية التقييم الذاتي للتحكم في المخاطر والإبلاغ عنها:**
  - **سجل المخاطر**: تحتفظ مجموعة الدوحة للتأمين بسجل المخاطر وهذا يشكل جزءاً رئيسياً من إطار إدارة المخاطر لمجموعة الدوحة للتأمين. ويسلط سجل المخاطر الضوء على جميع المخاطر المحددة التي تتعرض لها مجموعة الدوحة للتأمين، إلى جانب الضوابط المخففة. والسجل هو مستند في وقت محدد مع تغييرات مادية يتم مراجعتها بانتظام من قبل لجنة إدارة مخاطر مجموعة الدوحة للتأمين ومجلس الإدارة. ويمتلك مجلس الإدارة ملكية سجل المخاطر.

- **فضاء المخاطر:**

يشكل فضاء المخاطر الخاص بنا أساس إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، مما يوفر رؤية كاملة لجميع أنواع المخاطر المحتملة التي قد تواجهها المجموعة. ويحدد فئات المخاطر المحتملة، بدلاً من المخاطر الفردية. كم يدعم فضاء المخاطر تطوير وصيانة إطار الاقدام على المخاطر المقابل ويضمن تغطية جميع المناطق المحتملة من المخاطر. ومن المهم أن نلاحظ أن المجموعة الشاملة من فضاء المخاطر يتم تكييفها لكل وحدة عمل / كيان قانوني، حسب الاقتضاء وتتماشى مع كل أنشطة الوحدة / الكيان القانوني وأهداف العمل. ومع ذلك، فإن مبادئنا الأساسية تنطبق على المجموعة.

- **فئات المخاطر:** تعريف لفئات المخاطر الفردية داخل كل مجموعة، يتم تقسيم الفئات الفردية إلى تصنيف أكثر تميزاً يمكن أن يرتبط بالطرق التي تتبلور بها عملياً.
- **تقييم المخاطر والتحديد الكمي:** موجز للطريقة التي يتم بها تقييم كل مجموعة وفئة من المخاطر (وحيثما أمكن تحديد كمي) في عمليات إدارة المخاطر ونموذج رأس المال.
- **تصنيف المخاطر والتجميع:** النظر في المدى الذي يمكننا مقارنة المخاطر وتصنيفها وتجميعها – سواء داخل أو من خلال القطاعات.
- **الآثار المترتبة على الاقدام على المخاطر:** مخطط عام لطريقة تطويرنا وتقليص الاقدام للمخاطر نظراً للعوامل المحددة أعلاه.

- **الفئات المعرضة للخطر في مجموعة الدوحة للتأمين:** حددت مجموعة الدوحة للتأمين الفئات التالية من المخاطر ضمن عالم المخاطر.

- **المخاطر المالية:** بما أن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، فأن المخاطر المالية تنبع من العشوائية المتضمنة وعدم التيقن الموجود في الفضاء الذي تعمل فيه، وبالتالي فهو أساسي لكيفية إدارة عملنا.

يتم اعتبار المخاطر المالية وفقاً لما إذا كان الشيء الذي نتعمد اتباعه بهدف تحقيق مكافأة معدلة للمخاطر، كما هو الحال في مخاطر التأمين، أو ما إذا كان من الناحية المادية لنشاطنا التجاري الأساسي، مثل مخاطر الائتمان من خلال التعرض إلى إعادة التامين.

نحن نقبل المخاطر المالية على أساس أننا نقوم بتصميم وتشغيل عمليات وضوابط فعالة لضمان أن يبقى مجمل المخاطر متوافقاً مع هدفنا المعبر عن المخاطر / العائد والاقدام للمخاطر.

على سبيل المثال، في إطار وحدة الاكتتاب المباشر، تشمل هذه الضوابط استخدام شركات التأمين ذو خبرة، وتقنيات الحجز الفعالة، ونهج الاستثمار المناسب وتجنب الإفراط في التركيز على الأطراف المقابلة الفردية.

في الكيانات التي تتحمل المخاطر، يتم قياس المخاطر المالية بشكل نموذجي من حيث تأثيرها المالي في فترة عودة واحدة أو أكثر – مما يسمح لنا بتجميع ومقارنة فئات المخاطر باستخدام قاسم مشترك.

إن نهجنا في قياس متطلبات رأس المال فيما يتعلق بالمخاطر المالية يتم تحديده على أساس افتراض أن عملياتنا وضوابطنا الرئيسية موجودة وتعمل بشكل فعال. ويتم بعد ذلك إجراء البدائل للتأثير الإضافي للمخاطر التشغيلية.

- **المخاطر المالية الأساسية:** تتمثل المخاطر التالية في إمكانية تحقيق مكافأة فضلاً عن خسارة في شركة تنطوي على المخاطر. وهذه هي المخاطر التي نسعى بنشاط للحصول عليها لتوليد المكافأة المحتملة. وفي هذه المناطق، تعمل مجموعة الدوحة للتأمين على تشجيع المخاطر المستنيرة التي تأخذ في الاعتبار معادلة المخاطر والمكافأة في جميع القرارات الرئيسية من أجل تحقيق أقصى قدر من التسليم مقابل أهدافنا الاستراتيجية.

  - **مخاطر التأمين**: الاختلاف في النتائج الفنية من الخطة. والتي تشمل على الفئات الفرعية: مخاطر الاكتتاب، حجز المخاطر ومخاطر التخفيف.

  - **مخاطر السوق**: مخاطر التباين في القيمة السوقية لصافي الموجودات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق للأوراق المالية أو العملات الأجنبية. تتضمن الفئات الفرعية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الأسهم، مخاطر العملات، مخاطر التخفيف ومخاطر رأس المال.

- **المخاطر المالية غير الأساسية:** الفئات التالية من المخاطر المالية هي تلك التي نتعرض لها حتمياً نتيجة لإجراء عملياتنا التجارية اليومية ولكننا لا نقدّم أي إمكانية مباشرة للمكافأة. وفي هذه المناطق، تحتفظ مجموعة الدوحة للتأمين وتدير تعرضاتها بقدر ما هو عملي ويمكن تبريرها اقتصادياً في سياق دعم سعيها وراء تلك المخاطر الأساسية التي توفر إمكانية المكافأة.

  - **مخاطر ائتمان التأمين**: خطر انخفاض قيمة المستحقات التأمينية نتيجة للتقصير من جانب الطرف المقابل. تشمل الفئات الفرعية: مخاطر التأمين، مخاطر الطرف النظير، والطرف المتوقع ومخاطر التخفيف.

  - **مخاطر السيولة**: مخاطر عدم قدرة مجموعة الدوحة للتأمين على سداد أو تقديم ضمانات عند الحاجة. وتشمل الفئات الفرعية: المخاطر الافتراضية للمدفوعات ومخاطر تحقيق الأصول غير المثالية ومخاطر الضمانات ومخاطر التخفيف.

  - **المخاطر التشغيلية:** تعترف مجموعة الدوحة للتأمين باحتمالية حدوث خسائر ناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية (غير المرتبطة بالتأمين / السوق) عبر أي من الكيانات التابعة لها.

لا توفر المخاطر التشغيلية أي إمكانية مباشرة للمكافأة، ولذلك تلتزم مجموعة الدوحة للتأمين باتخاذ نهج متوازن لإدارة المخاطر -بهدف تجنب أو تخفيف أثر المخاطر بقدر ما يمكن تبريره اقتصادياً في سياق دعم سعيها وراء تلك المخاطر الأساسية التي تقدم إمكانية للمكافأة.

يتم تحديد المخاطر التشغيلية بالارتباط مع أصحاب المخاطر، التي تسهلها وظيفة إدارة المخاطر، وتسجل في سجل المخاطر.
يشمل تسجيل المخاطر النظر في أسباب وتأثيرات المخاطر والضوابط المطبقة على إدارتها.
يتم تسجيل الضوابط وفقاً لما إذا كانت "وقائية" (أي التخفيف من احتمال حدوث الخطر)، أو "الكاشف" (أي المساعدة في تحديد وإدارة المخاطر عند تبلورها) أو "التخفيف" (أي المساعدة على تخفيف الأثر من خطر على التبلور).
عادة ما يتم تقييم المخاطر من حيث **احتمال** حدوث المخاطر وكان **الأثر** هو التبلور -التقييمات التي يتم النظر فيها على أساس مخاطر "المتبقية" (يشار إليها باسم "صافي" المخاطر) مما يعكس مستوى المخاطر بعد التطبيق من ضوابط المخاطر.
يتمثل الهدف الأساسي من تقييم المخاطر بهذه الطريقة في تمكين إدارة المخاطر (خط الدفاع الثاني) ونشاط التدقيق (خط الدفاع الثالث) للتركيز على الإدارة والإبلاغ عن المزيد من المخاطر والضوابط المادية -حيث يتم تصنيف المخاطر عادة على تصنيف بسيط مشتق من خلال ضرب تقييم الاحتمال والأثر للحصول على تقييم شامل للمخاطر. وفي حين أنه في الأساس تقييم ذاتي، فإن هذا النهج يستفيد من البساطة والشفافية ويمكن بسهولة فهمه من قبل المشاركين في العملية.

قانوني / تنظيمي: نظراً للعالم المنظم والقانوني المتعدد الذي تعمل فيه مجموعة الدوحة للتأمين، فإننا نختار أن نولي اهتماماً خاصاً للمجموعة الفرعية من المخاطر التشغيلية المعنية بالمخاطر القانونية والتنظيمية -حيث أن التأثيرات المحتملة لها تتراوح بين فرض غرامة أو زيادة النفقات العامة إلى فقدان ترخيصنا للعمل. وهذا أمر مهم خاصة بالنظر إلى الطبيعة متعددة الاختصاصات لعمليات الأعمال في المجموعة.

فئات المخاطر الأخرى (المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الجماعية): خطر التأثير على قيمة المساهمين أو الأرباح أو رأس المال الناشئة عن القرارات التجارية السلبية أو التنفيذ غير السليم للقرارات أو عدم الاستجابة للتغيرات الصناعية.

وعادة ما تتبلور هذه المخاطر من خلال سلسلة معقدة من الأحداث تتضمن عناصر من المخاطر المالية والتشغيلية على حد سواء – حيث يصعب تحديد الأجزاء المكونة وتحليلها لأغراض القياس الكمي.

في العديد من الحالات، لا تؤدي إلى تأثير سلبي في الميزانية العمومية، والذي نتوقع منه، أو نختار الاحتفاظ بمخاطر رأس المال كمخفف، بل إن تأثيرها غالباً ما يكون فرصة ضائعة.

تعتبر هذه المخاطر جوهرية لقدرتنا على توليد قيمة المساهمين والحفاظ عليها، وبالتالي فهي تعتبر من الاعتبارات الرئيسية في منهج إدارة المخاطر الخاص بنا. يتم تقييم آثارها والإبلاغ عنها من خلال التقييم / السرد الكيفي واستخدام السيناريوهات بدلاً من محاولة تعيين تقييمات احتمالية بسيطة.

وتشمل الفئات الفرعية: مخاطر التواصل، ومخاطر التخطيط الرأسمالي، ومخاطر السمعة، ومخاطر عدوى المجموعة.

- **المخاطر الناشئة:** المخاطر التي يصعب تقييمها الكمي، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى نهج منظم لضمان اعتبار تأثيرها المحتمل والحد منه بقدر ما يمكن عملياً.

نحن نقر بأننا نواجه مخاطر محتملة غير معروفة، أو معروفة إلى حد ما ولكنها تتطور بطرق غير متوقعة، والتي لديها القدرة على التطور بطريقة تؤثر على الميزانية العمومية. نشير إلى هذه على أنها مخاطر ناشئة.
يتم تحديد هذه المخاطر من خلال التعاون بين وظيفة المخاطر والأفراد في النشاط التجاري، كما يتم مراجعتها والإبلاغ عنها بشكل منتظم للتعرف على إمكانيات تطويرها نتيجة لكل من التغييرات في البيئة الخارجية والتغييرات التي تطرأ على مواصفات أعمالنا (وعلى هذا النحو، تعرضنا لتلك المخاطر الفردية).

إطار الاقدام على المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية: يحدد إطار المخاطر لدينا الحدود التي يجب أن تظل ضمنها المخاطر من أجل تلبية توقعات مزودي رأس المال وأصحاب المصلحة الآخرين.

الاقدام على المخاطر: هو المستوى العام للمخاطر التي ترغب مجموعة الدوحة للتأمين في قبوله لتحقيق أهداف الأعمال والرسالة والرؤية المستقبلية والأهداف القيمة. ويمثل الاقدام على المخاطر في قدرتنا على تحمل المخاطر عبر الأعمال، مما يعكس المستوى الأقصى المطلق للتعرض المحتفظ به والذي يكون مقبولاً للشركة. يتم ترجمتها إلى مخاطر محتملة لكل فئة ونوع من المخاطر.

تحمل المخاطر: تم تحديد تحمل المخاطر لمختلف العمليات داخل مجموعة الدوحة للتأمين بحيث نعمل ضمن الحدود التي تم وضعها للإقبال على المخاطر. وقد حددت المجموعة الحد الأقصى المحدد فيما يتعلق بحجم وضخامة الخسارة المقبولة بالنسبة لفئة معينة من الأعمال أو الحدث أو فئة المخاطر.

إدارة إطار الاقدام في تحمل المخاطر: يتضمن الاستعراض والتحسين المستمرين لإطار المخاطر الخاص بالمجموعة ما يلي:
الاستفادة من البيانات الحالية: يشمل ذلك تحديد ومراجعة البيانات الحالية ومعلومات الإدارة والموارد الأخرى. والهدف هو القدرة على التأثير المحتمل على مؤشرات المخاطر الرئيسية لرصد إقدام المخاطر وتحملها.

النطاق والأهداف: إن نطاق وأهداف إطار الاقدام لتحمل المخاطر هو دعم إنجاز استراتيجيات أعمالنا. ويتم إبلاغ ذلك إلى أصحاب المصلحة المعنيين بشكل دوري. ويشمل أصحاب المصلحة المعنيين في هذا السياق جميع اللجان والأفراد ضمن إطار إدارة المخاطر، ومالكي المخاطر، ومجلس إدارة مجموعة الدوحة للتأمين، واللجان التي تشرف على إدارة المخاطر ضمن المجموعة.

توقعات أصحاب المصلحة: تماشياً مع أهداف إدارة المخاطر الأساسية لدينا وضمان أن إدارة المخاطر تتماشى بشكل وثيق مع أهداف أعمالنا الرئيسية، تحرص المجموعة على تحديد توقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية للمجموعة. ويتم الإبلاغ عن التغييرات في استراتيجية العمل والأهداف ويتم إعادة النظر في إطار إدارة المخاطر للتأكد من ملاءمته المستمرة.

المقاييس المحددة مسبقاً التي أنشأها مجلس الإدارة: يضع مجلس الإدارة في مجموعة الدوحة للتأمين مقاييس محددة مسبقاً مرتبطة بأهداف أعمالنا الاستراتيجية وفئات المخاطر المرتبطة بها، وأنشطة المخاطر التي يمكن أن تشتمل على مادة محتملة تؤثر على أداء الأعمال. يتم اختيار المقاييس لتوفير معيار يمكن للمجلس من خلاله أن يقرر ما إذا كانت مخاطر مجموعة الدوحة للتأمين ضمن الحدود المقبولة. وتشمل المجالات الرئيسية أهداف الأرباح ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة والأداء التشغيلي والسمعة. ويتم تحديد هذه المقاييس مسبقاً على شكل بيانات إقدام للمخاطر وتحملها والتي يتم تطويرها ومراجعتها بشكل دوري بالتزامن مع أصحاب المخاطر والرقابة.

بيانات اقدام المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر: اعتمدت مجموعة الدوحة للتأمين مجموعة من بيانات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة والمصممة لدعم تحقيق أهداف أعمالنا بما يتماشى مع توقعات أصحاب المصلحة. ويتم مراجعة بيانات الرغبة في المخاطر على الأقل سنوياً. لتعكس أي تغييرات في أهداف العمل وبيئة الأعمال وأداء المخاطر.

مؤشرات المخاطر الرئيسية: تم تصميم مؤشرات المخاطر الرئيسية لدينا للإشارة إلى مستوى وتغييرات المخاطر. وهي تشمل قياسات التعرض المحتمل للمخاطر مقابل الحدود والتفاوتات المحددة في معدل الاقدام على المخاطر. تم تصميم هذا للتأكد من أن المخاطر الكلية تظل ضمن معاملة المخاطر المقررة. وهي مؤشرات واضحة عن المكان الذي قد يلزم فيه اتخاذ إجراء لتخفيف المخاطر أو إعادة التعرض إلى داخل الحدود الموضوعة في بيانات الاقدام على المخاطر. ويتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بنا على تردد يتناسب مع طبيعة المخاطر المرتبطة بها ويتم الإبلاغ عنها كجزء من التقارير الإدارية القياسية.

- **عمليات الحوكمة والتصعيد**: إن عمليات إدارة وتصعيد مجموعة الدوحة للتأمين محددة بوضوح لكل فئة من فئات المخاطر. وإذا تم تجاوز مستوى تحمل المخاطر أو مستوى تحمل المخاطر أو اقترب من اختراقه، فيتم الإبلاغ عن ذلك من خلال قنوات الحوكمة المناسبة ويتم اتخاذ إجراء لعكس أو تخفيف التأثير. إن الغرض من عملية التصعيد هو التأكد من وجود هيكل واضح وتدفق للعملية بحيث يتم إدارة بيانات المخاطر ضمن حدود التسامح والإقدام المحددة.
- **المراجعة المستمرة والتحديثات – بيانات الاقدام على المخاطرة**: يتم مراقبة مستوى الالتزام بالمخاطر ومستويات التحمل من خلال مؤشرات المخاطر الرئيسية التي يتم الإبلاغ عنها بشكل منتظم من خلال وظيفة إدارة المخاطر وإشراك أصحاب الأعمال المناسبين. ويتم مراجعة هذا من قبل لجنة إدارة المخاطر على أساس منتظم.
- **إطار الرقابة الداخلية**: لدى مجموعة الدوحة للتأمين إطار عمل داخلي للتحكم في تحديد الضوابط الداخلية وقياسها وإدارتها ومراقبتها. تصف العناصر التالية إطار الرقابة الداخلية التي اعتمدتها المجموعة:

  - **الارتباط بإطار إدارة المخاطر**: يرتبط إطار الرقابة الداخلية بإطار إدارة المخاطر. ويتم تخصيص لكل مخاطر التي يتم تحديدها في سجل المخاطر بسلسلة من عناصر التحكم في التخفيف، لتحقيق تقديرات المخاطر الشاملة إلى المستويات المقبولة المحددة من قبل المجموعة وفقاً لحدود قبول المخاطر ودرجة التحمل.

  - **الأدوار والمسؤوليات**: أدوار ومسؤوليات مختلف اللجان موضحة بالتفصيل في الاختصاصات الخاصة بكل منها. ويتم تغطية أدوار ومسؤوليات أصحاب المخاطر والرقابة (كونهم الجهة المعنية الرئيسية في إطار الرقابة الداخلية) في الوصف الوظيفي.

- **مراجعة الملاءمة المستمرة**: تتم مراجعة إطار الرقابة الداخلية، جنباً إلى جنب مع إطار إدارة المخاطر، سنوياً على الأقل من قبل لجنة إدارة مخاطر في مجموعة الدوحة للتأمين. تأثيراً مادياً على إعداد التقارير المالية. من خلال هذه المشاركة، نعتقد أننا قادرون على تعزيز مركزنا من وضع إدارة المخاطر، مما يمكننا من الامتثال بشكل أفضل لمتطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية.

سياسات وإجراءات التشغيل: لدى مجموعة الدوحة للتأمين مجموعة شاملة من وثائق السياسات والإجراءات لكل مجال وظيفي. ويمتلك هيكل الحوكمة هذه الوثائق ويتحمل مسؤولية مراجعة هذه المستندات بانتظام، على أساس سنوي على الأقل، مع كل مالك عملية، للتأكد من أهميتها وملاءمتها.

18. سياسة الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح

يتم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، وقد طورت المجموعة السياسة التي تحكم الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح المحتمل، فضلاً عن الممارسات والإفصاحات ذات الصلة. وتم الإفصاح عن هذه السياسة بعد إعتمادها.

في ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في قانون حوكمة الشركات، تبادر المجموعة بتعزيز إفصاحها السنوي الحالي فيما يخص مصالح أعضاء المجلس والإدارة العليا، ومساهمتهم، وتداول أسهم المجموعة، والصفقات الجوهرية مع المجموعة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.

19. تداول المطلعين الداخليين

اعتمدت المجموعة خلال العام 2019 سياسة تداول المطلعين الداخليين بأسهم المجموعة. وقد تم اعتماد نموذج خاص للافصاح عن هذا التداول كما تم خلال العام 2020 عن تداولات اعضاء مجلس الادارة والمطلعين بموجب نماذج الافصاح المعتمدة لهذا الغرض.

ويبين الجدول التالي عدد الاسهم التي يمتلكها الادارة التنفيذية في مجموعة الدوحة للتأمين:

	الاسم	المسمى الوظيفي	عدد الأسهم
1	بسام حسين	رئيس مجموعة الدوحة للتأمين	36,790 سهم
2	جاسم علي عبدالرحمن المفتاح	الرئيـــس التنفيـــذي	10,000 سهم
3	سامر قواس	نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية/ السيارات	100 سهم

4	اسامة ريان	الرئيس التنفيذي للإستثمار	10,000 سهم
5	غيث جردانة	الرئيس التنفيذي للمالية	350 سهم
6	محمد يحيى مقداد	مديـــر إدارة التدقيق الداخلي	1,000 سهم
7	رامي الحاج حسن	مدير إدارة الالتزام/مسؤول الإبلاغ	350 سهم
8	عائد حكمت عبدالحافظ	مدير عام الدوحة للتكافل	1,000 سهم

20. التدقيق الداخلي

تقوم ادارة التدقيق الداخلي بتقديم تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، بموجب الخطة السنوية للتدقيق الداخلي المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والتي تغطي مجالات مختلفة من العمليات، تمتلك حق الوصول في جميع الأوقات لجميع الحسابات والدفاتر والسجلات والأنظمة والممتلكات والأفراد من أجل الوفاء بمسؤولياتها. الغرض من إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة هو خدمة لجنة التدقيق كوظيفة مستقلة تم تأسيسها في مجموعة الدوحة للتأمين لتقديم تدقيق مستقل وموضوعي وخدمات استشارية لإضافة قيمة. يدعم إدارة التدقيق الداخلي في إنجاز أهدافه من خلال منهج منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والضوابط. سيكون لدى إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة الحق في تدقيق أي من كيانات مجموعة الدوحة للتأمين حسبما هو معتمد من جانب لجنة التدقيق. سيتضمن هذا الحق تقديم إشعارات قصيرة الأجل بعمليات التدقيق حول جدول خطة التدقيق المعتمدة.

رسالة إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة هي دعم رؤية المجموعة "لتعزيز وحماية القيمة المؤسسية من خلال تقديم تدقيق ومشورة ورؤية مستندة للمخاطر وموضوعية" بإضافة قيمة من خلال ضوابط إدارة محسنة وبيئة رقابة على الأعمال وإدارة مخاطر بالدوحة للتأمين وهيئاته التابعة ومشروعاته المشتركة وشركاته الزميلة.

يعهد إلى إدارة التدقيق الداخلي بالدوحة للتأمين التأكد من صياغة خطة التدقيق واعتمادها وتنفيذها. المسؤوليات الرئيسية للتدقيق الداخلي في الدوحة للتأمين كما يلي:

- إجراء عملية تقييم المخاطر لتحديد وتقييم المخاطر الكبيرة عبر المجموعة.
- تحديد عالم التدقيق والذي يحدد الكيانات والعمليات والمعاملات والتي تقع ضمن إطار التدقيق الداخلي.

- وضع خطة تدقيق سنوي مرنة باستخدام المنهج المستند إلى المخاطر المناسب ويتضمن أي مخاوف تدقيق أو رقابة يتم تحديدها من جانب الإدارة وتقديم تلك الخطة إلى لجنة التدقيق / مجلس الإدارة لمراجعتها واعتمادها بجانب التحديثات الدورية.
- عرض نتائج تقييم المخاطر على لجنة التدقيق / مجلس الإدارة مع التعديلات الضرورية المقترحة على خطة التدقيق التي تتغير باستمرار في استجابة للنظرات المتغيرة ونتائج المخاطر وذلك بهدف مراجعتها وتقديم مدخلات عليها واعتمادها.
- إجراء برنامج تدقيق داخلي شامل بالمجموعة.
- تنفيذ خطة التدقيق السنوي المعتمدة متضمنة أي مهام خاصة أو مشاريع مطلوبة من قبل الإدارة ولجنة التدقيق / مجلس الإدارة، حسبما هو مناسب.
- التقييم المنتظم لكفاية وفعالية الضوابط وتحديد مجالات التحسين في التصميم والتنفيذ والاحتفاظ بالضوابط الداخلية.
- إصدار تقارير سنوية للجنة التدقيق / مجلس الإدارة تلخص نتائج أنشطة التدقيق.
- إطلاع مجلس الإدارة حول الاتجاهات الناشئة والتغيرات في التشريعات / اللوائح التي تؤثر على الدوحة للتأمين وهيئاته.
- الاحتفاظ بفريق تدقيق داخلي مهني يملك المعرفة والمهارات والخبرة والشهادات المهنية الكافية للوفاء بمتطلبات هذا الدليل.
- مواكبة أحدث متطلبات الامتثال والتغييرات في التشريعات / اللوائح التي تؤثر على المجموعة والشركات التابعة لها والاستثمارات.

21. الإبلاغ عن المخالفات

اعتمدت المجموعة سياسة الابلاغ عن المخالفات استنادا الى متطلبات المادة (38) من نظام الحوكمة لتمكين كافة أصحاب العلاقة من الإبلاغ عن السلوك الذي يعتبر مشبوه، بصورة غير مشروعة وغير أخلاقية أو ضارة للشركة، ومنها سيتم ضمان سرية المعلومات التي وردت، وحماية المُبلّغين عن هذه الشبهات.

22. العلاقة مع المستثمرين والمساهمين

وفقاً للمادة (31) من نظام حوكمة الشركات بدعم إلتزام الإدارة في إرساء تواصل شفاف ووثيق مع المساهمين و ضمان حقوق المساهمين في الوصول إلى المعلومات:

- يتضمن النظام الأساسي للمجموعة إجراءات للوصول إلى المعلومات التي تمكن المساهم من ممارسة الحقوق الكاملة دون الإخلال بحقوق المساهمين الآخرين أو الإضرار بمصالح المجموعة.
- تلتزم المجموعة بفحص المعلومات وتحديثها بانتظام ، وبتزويد المساهمين بجميع المعلومات التي يرونها مهمة وتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل ، باستخدام التقنيات الجديدة والحديثة.
    - قامت الشركة بالتعاقد مع شركة محلية لتطوير صفحة علاقات المستثمرين على موقعها الإلكتروني لتصبح الصفحة أكثر فعالية وأن يتم تحديث البيانات التي تهم المستثمرين على الصفحة تلقائياً وبدون أي تأخير.

- إبتدائاً من الربع الثالث من عام 2019 عقدت المجموعة مؤتمر هاتفي للمستثمرين يتيح للمستثمرين الفرصة لمناقشة الاداء المالي والتشغيلي للمجموعة. يتم عقد المؤتمر الهاتفي بشكل ربع سنوي بعد الإعلان عن النتائج المالية للربع. يتم تقديم عرض للمشاركين في المؤتمر الهاتفي من قبل الرئيس التنفيذي للمالية والرئيس التنفيذي للاستثمار في المجموعة ومن ثم يتم الإجابة عن أي استفسارات من المشاركين.

23. التصنيف

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز عند مراجعتها السنوية للتصنيف الائتماني للمجموعة خلال العام 2020م عن إعادة تثبيت التصنيف الائتماني للمجموعة عند درجة "A-" مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة.

24. الشركات التابعة (داخل وخارج قطر)

مجموعة الدوحة للتأمين هي الشركة الأم للشركات التالية:

- شركة الدوحة للتكافل.
- شركة برزان لحلول تكنلوجيا المعلومات.
- مينا ري .
- مينا ري لايف.
- مينا ري سبشلتي – غير نشطة حاليا.
- تامينا لحلول التكنولوجيا – غير نشطة حاليا.

25. السير الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة

1- الشيخ / نـواف ناصـر بن خالـد آل ثانـي	**رئيـس مجلس الإدارة**
- حائـز على شهادة إدارة أعمال من المملكة المتحدة.	
- عضو مجلس إدارة سابق بشركة أرابتك الإماراتية.	
- رجل أعمال مشهور يملك العديد من الشركات والوكالات التجارية.	
- رئيس مجلس إدارة شركة ناصر بن خالد وأولاده القابضة.	
- عضو مجلس إدارة في شركة السلام العالمية.	
2-الشيخ / حمد بن جاسـم بن محمـد آل ثاني	**نـائـــــب الرئيـــــس**
- حائز على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية ميشيغان.	
- مالك ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للإنشاءات الهندسيـة.	
- عضو مجلس إدارة بشركة الكهرباء والماء القطرية.	
- رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة في قطر سابقاً.	
- عضو مجلس إداراة في العديد من الشركات العامة والخاصة.	
3-السيد / عـادل علـي بن علـي المسلمـاني	**العضـــــو المنتـــــدب**
- حائز على شهادة بكالوريوس في هندسة إلكترونيات وكهرباء من جامعة ولاية كاليفورنيا، ساكرامنتو.	
- رجل أعمال مشهور ورئيس مجلس إدارة مجموعة علي بن علي.	
- نائب رئيس مجلس إدارة نادي قطر.	
- عضو مجلس إدارة بشركة الملاحة القطرية وشركة الكهرباء والماء القطرية.	
- نائب رئيس مجلس إدارة جريدة الوطن وقطر تريبيون.	
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الدانة للتجارة والمقاولات.	

4-اللـواء الركن / دحلان جمعـان بشير الحمد	عضو مجلـس إدارة
- حاصل على بكالوريوس في المالية وماجستير في الإدارة ماجستير في العلوم العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية.	
- رئيـــس الاتحاد الرياضي العسكري.	
- عضو بالاتحـاد الدولي لألعاب القوى.	
- عضو في مجلس الشورى.	
- رئيس وعضو في مجلس إدارات اتحادات رياضية مختلفة.	
5-الشيخ / جبر بن حمد بن جاسم آل ثاني	**عضو مجلـس إدارة**
- خريـج جامعـة إنديانا.	
- رجل أعمال ومالك للعديد من الشركات التي تغطي قطاعات مختلفة في نواحي الاقتصاد القطري.	
- عضو مجلس إدارة في بنك قطر الدولي.	
- عضو مجلس إدارة سابق بشركة الملاحة القطريـة.	
6-الشيخ/ علي بن غانـم بن علي آل ثاني	**عضو مجلـس إدارة**
- حائـز على ماجستير إدارة الأعمال من جامعه كامبردج.	
- رئيس مجلس إدارة مجموعة علي بن غانم آل ثاني ونائب رئيس مجلس إدارة شركة غانم القابضة.	
- عضو مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي والسلام العالمية.	
- عضو مركز الوحدة العربية.	
- نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الاستثمارات الخليجية وعضو مجلس إدارة المتحدة للتنمية سابقاً.	
7-السيد/ فكتـور نظيـم رضـا آغـا	**عضو مجلـس إدارة**
- رجل أعمال مشهور ويملك شركة السد للسفريات وشركة السد للصرافة وشريك في شركات أخرى.	

- عضو مجلس إدارة بالبنك الأهلي القطري.	
- رئيس مجلس إدارة فندق لا سيجال.	
- خبرة في إدارة وتطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي وتأسيس وتنمية المشاريع التجارية واكتشاف وتقييم الفرص الاستثمارية.	
8 – السيد / حسام عبد السلام أبو عيسى	**عضو مجلس إدارة**
- حائز على بكالوريوس تسويق من الولايات المتحدة الأمريكية.	
- رجل أعمال مشهور.	
- نائب رئيس مجلس الإدارة بشركة السلام العالمية.	
- عضو المجلس الاستشاري لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر.	
- عضو المجلس الدولس لمكتب عميد مدرسة هاريس للسياسة العامة -جامعة شيكاغو.	
- عضو لجنة استشارية لمؤتمر البوسفور ICP تركيا.	
- عضو مجلس إدارة بشركة السلام بنيان للتطوير.	
- عضو في مؤسسة اميدست لبنان.	
- عضو المجلس الدولي الاستشاري في باك معهد سان فرانسيسكو.	
- نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك لي – لبنان.	
- عضو مجلس إدارة شركة السلام بنيان سابقا.	
- عضو في رابطة رجال الأعمال القطريين (السوريين والمصريين) سابقا.	
- عضو غرفة التجارة لدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي وغرفة التجارة الإسلامية ومجلس إدارة جمعية البلاغ الثقافية سابقا.	
9 -السيد / سعود عمر حمد المانع	**عضو مجلس إدارة**
- حائز على بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأمريكية في القاهرة.	
- رجل أعمال مشهور ويمثل شركات عالمية في قطر.	
- مالك وشريك في مجموعة المانع.	
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للأوراق المالية ومطاحن الدقيق القطرية وجمعية الهلال الأحمر القطري.	

10-السيد / أحمد يوسف حسين كمال	**عضو مجلس إدارة**
- **هو معنى بأعمال العائلة التجارية خاصة في مجال العقارات في دول الخليج وأوروبا.**	
- **عضو مجلس إدارة بنك قطر الوطني سابقاً.**	
- **عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية.**	
11-السيد / حسن جاسم درويـــش فخـرو	**عضو مجلس إدارة**
- **حائز على بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة.**	
- **شريك ومالك ورئيس مجلس المديرين في مجموعة شركات قاسم درويش فخـــــرو.**	
- **عضو منتدب مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي سابقاً.**	

الملحق (أ): الإفصاح عن أي مخالفات أو ملاحظات سلبية:

بعد نهاية عام 2020 وقبل انعقاد جمعيتنا العامة العادية للمساهمين ، أجرى مدققنا الخارجي ديلويت (Deloitte) تقييمًا لمدى امتثال مجموعة الدوحة للتأمين في تنفيذها لإطار حوكمة الشركات الخاص بها ونظام حوكمة الشركات الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية.

حرصًا على الالتزامنا بأقصى مستوى من الشفافية تجاه المساهمين و أصحاب المصالح ، نود أن نفصح عن الأمور التالية التي تم تحديدها في التقييم المشار إليه، والتدابير التي ستتخذها مجموعة الدوحة للتأمين لمعالجة هذه الملاحظات.

المادة	نطاق تطبيق الحوكمة والامتثال لمبادئها	الملاحظات	خطة العمل لمعالجة الملاحظات
9. مسؤوليات المجلس:			
9 (2)	يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة الشركة لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس.	يجب تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بوضوح في النظام الأساسي للشركة وفي "ميثاق مجلس الإدارة" المشار إليه في المادة السابقة. لم يتم تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة في النظام الأساسي.	تهدف المجموعة إلى تعديل نظامها الأساسي خلال اجتماع الجمعية العمومية الغيرعادية القادمة لتشمل تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة كما وردت في ميثاق مجلس الإدارة. نظراً لتفشي جائحة فيروس كورونا COVID-19 وتدابير التباعد الاجتماعي السارية حاليًا في دولة قطر ، من المقرر عدم عقد اجتماع جمعية عمومية غيرعادية في عام 2021. نطلع إلى هذه التعديلات غي عام 2022.
32 (2)	الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة ومناقشتها بالاجتماع إن لم يدرجها المجلس وقررت الجمعية ذلك.	لم يرد الذكر في النظام الأساسي لدى المجموعة أية مراجع تحدد حق المساهم في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة ومناقشتها بالاجتماع إن لم يدرجها المجلس وقررت الجمعية ذلك.	تهدف المجموعة إلى تعديل نظامها الأساسي خلال اجتماع الجمعية العمومية الغيرعادية القادمة لتصحيح الملاحظات المشار إليها بشأن حقوق المساهمين. نظراً لتفشي جائحة فيروس كورونا COVID-19 وتدابير التباعد الاجتماعي السارية حاليًا في دولة قطر ، من المقرر عدم عقد اجتماع جمعية عمومية غيرعادية في عام 2021. نطلع إلى هذه التعديلات غي عام 2022.
	حق المساهم في الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة و إثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات وفقا لأحكام القانون في هذا الشأن.	لم يرد ذكر للحقوق المشار إليها في هذا البند في النظام الأساسي.	تهدف المجموعة إلى تعديل نظامها الأساسي خلال اجتماع الجمعية العمومية الغيرعادية القادمة لتصحيح الملاحظات المشار إليها بشأن حقوق المساهمين. نظراً لتفشي جائحة فيروس كورونا COVID-19 وتدابير التباعد الاجتماعي السارية حاليًا في دولة قطر ، من المقرر عدم عقد اجتماع جمعية عمومية غيرعادية في عام 2021. نطلع إلى هذه التعديلات غي عام 2022.

33. تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة:			
33 (2)	وعلى الشركة تمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم، وكذلك تمكينهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة، وعليها الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، و إيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده.	لم يرد الذكر في النظام الأساسي للمسؤوليات المشار إليها لتيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة.	تهدف المجموعة إلى تعديل نظامها الأساسي خلال اجتماع الجمعية العمومية الغيرعادية القادمة لتصحيح الملاحظات المشار إليها بشأن حقوق المساهمين. نظراً لتفشي جائحة فيروس كورونا COVID-19 وتدابير التباعد الاجتماعي السارية حاليًا في دولة قطر ، من المقرر عدم عقد اجتماع جمعية عمومية غيرعادية في عام 2021. نطلع إلى هذه التعديلات غي عام 2022.
37. حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى:			
37 (1)	يجب أن يتضمن النظام الأ ساسي للشركة آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام الشركة صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة.	لا يوجد ذكر لآلية في النظام الأساسي لحماية حقوق المساهمين المحددة هنا.	تهدف المجموعة إلى تعديل نظامها الأساسي خلال اجتماع الجمعية العمومية الغيرعادية القادمة لتصحيح الملاحظات المشار إليها بشأن حقوق المساهمين. نظراً لتفشي جائحة فيروس كورونا COVID-19 وتدابير التباعد الاجتماعي السارية حاليًا في دولة قطر ، من المقرر عدم عقد اجتماع جمعية عمومية غيرعادية في عام 2021. نطلع إلى هذه التعديلات غي عام 2022.